السِياسَةُ الامريكِيّة تِجاه مَرجِعيّة السيدُ السِيستاني قبلَ فتوى الدِفاع الكِفائي وبعدَها

American Policy on the Religious Authority of Seid-Sistani Pre-and-Post Sufficient Defense Edict

أ.م.د.أسعد حميد أبوشنة

Asst.Prof. As`aad Hameed Abushana

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها

American Policy on the Religious Authority of Seid-Sistani Pre-and-Post Sufficient Defense Edict

أ.م.د.أسعد حميد أبوشنة
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

Asst.Prof. As`aad Hameed Abushana
College of Education for Humanist Sciences ، ،
University of Al-Muthana

drasadalshami76@gmail.com

تاريخ التسليم: ١/ ٣/ ٢٠١٨
تاريخ القبول: ٢٠/ ٣/ ٢٠١٨

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث

بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ على يد الولايات المتحدة الامريكية ، اعتقد مخططو القرار الامريكي وصُنّاعه أنهم سيمسكون بزمام الامور السياسية في العراق نتيجة للفراغ السياسي الذي خلفه تفكيك كامل المنظومة السياسية والامنية للنظام السابق ، بمعنى أنه لن يكون لهم منافس في تسيير أمور البلاد ، متجاهلين بذلك وجود المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأهميتها في المجتمع العراقي بوصفها قيادة روحية ليس لها مصالح شخصية أو مادية ، بل تهتم بمصالح الشعب العراقي وتدافع عنه ، لذا بدأت مراكز الابحاث الامريكية وغيرها من المؤسسات والجهات الصانعة للقرار الامريكي بدراسة مرجعية النجف الاشرف متمثلة بمرجعية السيد السيستاني ، فظهرت دراسات عدة كتبت عن السيد السيستاني خلصت الى نتيجة مفادها ان السيد السيستاني هو المرجع الاخير الذي لن يتدخل في السياسة ، فرسمت سياساتها في العراق على هذا الاساس ، ولكن بعد ظهور داعش عام ٢٠١٤ وصدور فتوى الدفاع الكفائي ، وطاعة الشعب العراقي للسيد السيستاني وخروجه لقتال داعش ، أعادت دوائر القرار الامريكي النظر في آرائها السابقة حول مرجعية السيد السيستاني ، لاسيما بعد استجابة المرجعية لهذا التحدي الذي مثله داعش بشكل أسرع من المجتمع الدولي والولايات المتحدة الامريكية نفسها ، وكذلك نجاح الشعب العراقي في هزيمة داعش ، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية في بداية صدور الفتوى تعتقد أن الشعب العراقي سيستجيب لها ، وهذا يعكس خطأ الحسابات الامريكية التي طالما اعتقدت انها قادرة على التحسب لمواجهة مختلف الاحتمال ، لكنها لم تكن تتوقع صدور فتوى الدفاع الكفائي للسيد السيستاني ، ولم تتوقع أن ينجح الشعب العراقي في هزيمة داعش.

Abstract

A thought bounces to the American politics that invasion of Iraq and destruction all the security and political systems will offer Iraq to them on a silver platter : there will be none to confront them .Not cognizant of the presence of the religious authority ، sublime and self-abnegated ، in the holy Al-Najaf they were ، such an authority gives all the priority to Iraqi people and their interest .However، the American research centers and other decision making foundations inaugurate studying the religious authority in the holy Al-Najaff ، Seid.Al-Sistani ، all theses studies culminate with one viewpoint that Seid. Al-Sistani is the last religious authority takes step in politics . Consequently it draws its future plans in line with this viewpoint ، yet with the growth of DAASH ، the issuing the sufficient defense edict in 2014 release of and the veneration and obedience of the nation to Grad Ayatollah Seid. Al-Sistani to fight the usurpers ، the American decision loops reconsider all the strategies for the religious authority of Seid. Sistani ، as the great and unexpected response escalates to its panicle and comes beyond what the international community and the united states itself. At the very outset، America never believes that the Iraqi people will emulate the religious authority in such a response and surmount Daash forever.

Keywords : Sufficient Defense Edict، Religious Authority ، Toppling of Saddam ، American Policy ، People response

المبحث الاول

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل صدور فتوى الدفاع الكفائي

أولاً:السيد السيستاني والاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣

لم تكن الادارة الامريكية تضع في خططها سابقاً التعامل مع المرجعية الدينية للشيعة في العراق ، لاسباب منها طبيعة النظام السياسي في العراق ، وعدم تدخل المرجعية في شؤون السياسة ، فضلا عن ان نظام العراق السياسي لم يكن نظاماً اسلامياً ، مركزة على كيفية التعامل مع ايران كنظام اسلامي يتزعمه مراجع الدين.

بدأت الولايات المتحدة الحرب على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ بشكل فردي ومن دون سند قانوني ، بلا تفويض صادر من مجلس الامن ، وقامت باسقاط نظام صدام حسين وحلت اجهزة الدولة لتبدأ هي عملية إعادة تأسيس شكل النظام الجديد في العراق على وفق ماتريده هي[١] ، وتجدر الاشارة هنا الى ان الادارة الامريكية [٢] كانت قد ذكرت فيما لو ان صدام حسين تخلى عن الحكم في العراق ، فهل سيكون لتلك الحرب مبرر ؟ فأجابت :«لابد من دخول العراق كي لاتقع الاسلحة المتطورة بيد أطراف إرهابية»[٣].

كانت الخطوة السياسية الاولى للولايات المتحدة الامريكية في العراق هي تشكيل سلطة الائتلاف المؤقت برئاسة بول بريمر Paul Bremer[4]، وقد استمر في عمله في العراق عاماً واحداً (٢٠٠٣-٢٠٠٤)لتساهم في تحديد ملامح شكل النظام الجديد ، ومنذ بداية عمله ذكر بول بريمر انه سيواجه صعوبات فيما يتعلق بمواضيع مهمة كالانتخابات وكتابة الدستور ، وتشكيل الحكومة سواء مع الاطراف السياسية العراقية المختلفة ، ام مع طرف آخر لايمكن تجاهله أو عدم الاستماع إليه

ألا وهو السيد السيستاني المرجع الاعلى للشيعة، إذاً كيف نظرت الادارة الامريكية للسيد السيستاني؟ ، لقد كتب بريمر في مذكراته عن ذلك ، ويكتسب ماكتبه أهمية كبيرة كونه يمثل رأي رئيس سلطة الائتلاف المؤقت ، وممثل الادارة الامريكية في العراق ، يقول بريمر واصفاً السيد السيستاني :«كان آية الله السيستاني بعمامته السوداء ، وعباءته الدينية الداكنة ، ولحيته البيضاء صاحب النفوذ العظيم في مدينة النجف المقدسة ، وهو الزعيم الابرز للمرجعية في النجف ، والمسؤول الروحي عن الحوزة المركز المرموق للدراسة الشيعية ، ويؤدي السيستاني لدى الطائفة الشيعية دوراً مماثلاً للدور الذي يؤديه البابا لدى الكاثوليك[٥] ، فهو لا يدير الحركة السياسية اليومية ، لكنه يمارس نفوذه عبر المباحثات الخاصة مع الاتباع المخلصين و البيانات أو الفتاوى العامة التي يصدرها بين الحين والاخر ، والسيستاني غالباً ما يناقش تفاصيل التكتيكات السياسية في غرفة الاستقبال البسيطة مع الحلفاء في مجلس الحكم ، كما إن ملايين الشيعة يعدونه مرجع التقليد أي المرشد الروحي الذي يجب محاكاة حياته واتباع حكمته»[٦] .

لقد أشار بريمر أنه تبادل مع السيد السيستاني العديد من الرسائل حول أوضاع البلاد ، وأشار إلى أنه كان «على تواصل منتظم مع السيد السيستاني بشأن القضايا الحيوية من خلال وسطاء طيلة المدة التي قضاها الائتلاف في العراق» ، ويردف بريمر قائلا:«في أوائل الصيف أرسل السيستاني إلى انه لم يتخذ موقفه بشأن الدستور ، بل إنه تجنب الاتصال العام مع الائتلاف لانه يعتقد (السيستاني) أن ذلك سيتيح له أن يكون ذا فائدة أكبر في مساعينا ، وإنه قد يفقد مصداقيته في اوساط المؤمنين إذا تعاون علنا مع مسؤولي الائتلاف»[٧].

والسؤال الذي نطرحه هنا لماذا لم ينشر بريمر تلك الرسائل المتبادلة بينه وبين السيد السيستاني إن كان صادقاً فيما يدعي ، كما إنه من المفترض أن يكون السيد السيستاني موافقاً على سياسة سلطة الائتلاف في العراق ، ولا يتخذ خطوات ضد تلك السياسة كما لاحظنا في موضوع كتابة الدستور ولجنة كتابته، والانتخابات ومواقفه العديدة الاخرى التي لم يتفق السيد السيستاني في أي واحدة منها مع السياسة الامريكية.

ومنذ بدء العمليات العسكرية في العراق ، لم يتخذ السيد السيستاني أي موقف داعم لتلك العمليات ، بعكس ما روج له بريمر في مذكراته بقوله:«لقد شجع آية الله السيستاني أتباعه على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير»[٨] ، ولكن هذا الكلام غير صحيح ، فلم يصدر عن السيد السيستاني مايشير الى مقولة (التعاون) ، وقد نفى ذلك مكتب السيد السيستاني في حديثة لهيئة الاذاعة البريطانية[٩] ، رد على هذا الادعاء ووصفه بالعارِ عن الصحة ، وإن موقف السيد من عدم استقبال مسؤولي سلطة الاحتلال وعدم التواصل معهم كان موفقاً مبدئياً لعدم شرعية الاحتلال ، وإن تعامل السيد مع مايجري إنما هو على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ، ووفق ماتسمح به الظروف والاوضاع المستجدة[١٠] ، ولم يسمح لممثل بريمر هيوم Hume حتى بالدخول الى مكتب السيد السيستاني اذ رفض السيد مقابلته في يوم الجمعة الموافق ١٨/ ٦/ ٢٠٠٣، وقد وقع بريمر في تناقض كبير كما ظهر في مذكراته عندما ذكر بأن « مواقفنا وأهدافنا ومساعينا مشتركة» ، ثم يشتكي من مواقف المرجعية كما ورد في قوله:«إن السيستاني لن يتزحزح عن موقفه ، وسيؤدي موقفه المتصلب إلى إبطال خطتنا الاولى للعملية السياسية في العراق»[١١].

ثانياً:السيد السيستاني وكتابة الدستور

لقد أعلنت سلطات الاحتلال الامريكي في العراق عن نيتها تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي ، فرد السيد السيستاني بإصدار فتوى تطالب بانتخاب لجنة كتابة الدستور ، وفي معرض رده على سؤال وجه إليه حول نية الاحتلال الامريكي تشكيل لجنة لكتابة الدستور أجاب السيد السيستاني :«إن سلطات الاحتلال لاتتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور ، ولايوجد ضمان أن يضع ذلك المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ، ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الاساسية الدين الاسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة ، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه ولابد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من يمثله في مجلس تاسيسي لكتابة الدستور ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس ، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه»[١٢]

ويمكن الإشارة هنا إلى أمور عدة منها سلب الشرعية من أي مجلس يُشكل بالتعيين ، وكذلك التشكيك بمصداقية عمله إنه قد لايعمل في صالح الشعب العراقي ، و إن إجراء انتخابات ينبثق عنها لجنة صياغة الدستور التي من شأنه إعادة الثقة للشعب العراقي وإستعادة مكانته بعد عقود من الظلم والاذلال.

أما سلطات الاحتلال الامريكي فقد عبرت عن امتعاضها من خطوة المرجعية الدينية ، فعبرت على لسان بريمر الذي قال:«كانت المشكلة فتوى السيستاني التي تطالب بانتخاب المؤتمر ، تلك الانتخابات التي سيستغرق تنظيمها سنة كاملة ، وبعد ذلك يُكتب الدستور ويُطرح على الاستفتاء العام ، وهذه العملية تعني تأخير

نقل السيادة حتى وقت آخر من عام ٢٠٠٥ ، وأنا واثق من أن العراقيين وشركاء لنا في الائتلاف لايمكنهم الانتظار كل ذلك الوقت»[١٣].

لذا حاول بريمر استباق أو مجاراة تلك التطورات بالتعاون مع أعضاء مجلس الحكم من غير الاسلاميين الشيعة ، وبعبارة أخرى تجاهل فتوى السيد السيستاني وموقفه معتقداً أنه بهذا الخطوة سيكون قادراً على إسقاط مابيد السيد السيستاني وأخذ زمام المبادرة ، فقرر التعامل مع مجلس الحكم مباشرة ، كانت فكرة بريمر في الرد على فتوى السيد السيستاني الطلب من أعضاء مجلس الحكم انتقاء موفدين من المحافظات العراقية ، وإضفاء نوع من الشرعية السياسية لمجلس الحكم كي يوافق على آلية غير آلية الانتخابات المباشرة ، وقد ذكر بريمر أن ٢٠-٢٤ عضواً من أعضاء مجلس الحكم يفضلون المؤتمرات في المناطق ، ولكنهم وبحسب قول بريمر:«مضى أكثر من شهر ولم يستطيعوا التخلص من الضغط الذي يمارسه الاسلاميون الشيعة»[١٤] ، الامر الذي جعل بريمر يهدد مجلس الحكم بأنه في حال فشلهم في تنفيذ الرؤية الامريكية فإنه سيكون مضطراً الى إيجاد صيغة جديدة لتطبيق السياسة الامريكية ، لكن بعض أعضاء مجلس الحكم عارضوا بشدة تلك السياسة مثل عادل عبدالمهدي ، بسبب عدم وجود ضمانات أو ضوابط لاختيار شخصيات تلك المؤتمرات[١٥] ، وقد أقر بريمر بصحة تلك المعارضة بعد مدة من الزمن[١٦] ، لكن السيد السيستاني لم يتراجع أمام تلك السياسة ، كما إن الاعضاء الاسلاميين في مجلس الحكم لم يقتنعوا بالفكرة الامريكية ، وقد ذكر بريمر ذلك في مذكراته حيث قال:» إن السيستاني لن يتراجع عن الانتخابات ، ومن غير المرجح أن تمضي غالبية مجلس الحكم ضد رغبات الاسلاميين الشيعة ، فأدركنا أن الانتصار الذي يترك هؤلاء الشيعة الطائفيين والسيستاني يعارضون التقدم الى الامام لن يكون نصراً لنا»[١٧] ، ويردف

قائلاً:«إن الشيعة المتدينين لاسيما عبدالعزيز الحكيم متصلبين بشأن الانتخابات المباشرة ، وكانت ملاحظة الحكيم في جوهرها }لقد تقرر ذلك{ ، فكان من الواضح أن الحكيم من حلفاء آية الله بعمامته السوداء وعبائته الداكنة»[١٨] ، وقد نقل السيد عبدالعزيز الحكيم موقف السيد السيستاني القاطع إلى الرئيس الامريكي بوش نفسه ، وقد نقل بريمر ذلك بقوله:» عندما ألتقى عبد العزيز الحكيم بالرئيس الامريكي بوش في كانون الثاني ٢٠٠٤ ، عزى الرئيس عبدالعزيز الحكيم بوفاة شقيقه ، ولكن عبد العزيز غير الموضوع بسرعة قائلاً:(إننا مقدمون على فترة حرجة ، ويجب أن نسترشد بالمصداقية والشفافية مثلما أشار السيد السيستاني إلى أفضل سبيل هو إجراء الانتخابات). ، ثم نظر بهدوء الى زملائه عبر نظاراته الملونة ، وقال:(ذلك رأي مجلس الحكم بأكمله) ، وتابع كلامه:(لذلك يجب أن يتم نقل السيادة إلى هيئة منتخبة).

لقد أصبحت قوة معارضة السيد السيستاني والاغلبية الشيعية مشكلة للولايات المتحدة وقد ذكر ذلك يذكر بريمر قائلاً:«أدركت أن مشكلتنا في العراق أكثر تعقيداً فالاكراد والسنة لايريدون أن تتخلى الولايات المتحدة عن السلطة مالم يكونوا على ثقة بأنهم لن يكونوا تحت رحمة الاسلاميين الشيعة»[١٩] ، لذا لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتراجع أمام معارضة السيد السيستاني ، لأن ذلك قد يعطي إشارات سلبية عن قوة موقف الولايات المتحدة ، فأصرت على عقد المؤتمر الدستوري ، وقد تعالت نبرة الادارة الامريكية على لسان بريمر عندما قال:«إن طلب السيستاني سيؤخر إعادة السيادة الى العراق نحو سنتين ، هل تريدون أن تكونوا مسؤولين عن ذلك التأخير»[٢٠] ، لكن السيد السيستاني لم يرضخ لتلك السياسة ، وسيؤدي موقفه إلى ابطال الخطة الامريكية.

هكذا نلاحظ الازدواجية في السياسة الامريكية فهي تتجه الى المطيع لسياستها

المحقق لمصالحها ، ونشير هنا الى ان بريمر لم يشر من قريب أو بعيد الى أن السيد السيستاني يدعو الى الوحدة والعدالة في محاولة منه لاخفاء ذلك الدور الواضح .

ومنذ البداية كانت سياسة السيد السيستاني واضحة في هذا المجال وقد أكد :» إن العراقيين بجميع طوائفهم من شيعة وغيرهم موحدون في المطالبة باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض أن يخطط الاجنبي لمستقبلهم السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي ، وأما ما يريده الشيعة فهو لايختلف عما يريده سائر أبناء الشعب العراقي من استيفاء حقوقهم بعيداً عن أي لون من ألوان الطائفية وأما شكل نظام الحكم فيلزم أن يحدده الشعب العراقي بجميع أبنائه من مختلف الاعراق والطوائف وآلية ذلك هي الانتخابات العامة»[٢١].

وهنا لابد من الاشارة ولو سريعاً إلى تصور شيعة العراق لشكل نظام الحكم وطبيعة المرحلة التي ستلي سقوط نظام صدام ، من خلال بعض الدراسات والرؤى ، فقد أوردت دراسة بعنوان (شيعة العراق الحقوق والضمانات) معلومات مهمة عن طبيعة رؤية موقع الشيعة في شكل نظام الحكم في العراق وطبيعته بعد سقوط نظام صدام جاء فيها:

إن الاساس هو بناء دولة مستقرة يتداول فيها السلطة سلمياً بواسطة العمل المشترك وقيام حكومة مؤقته وإجراء انتخابات بإشراف الامم المتحدة واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات واحترام رأي الشعب في اختيار الحكومات المستقبلية وهذا هو السبيل لبناء مجتمع عراقي سليم ومن ثم تحقيق مطالب الشيعة وغيرهم بالمساواة في الحقوق والواجبات ، وهذه الامور مقبولة لدى الرأي العام العالمي والمحلي وهي مرحلة متقدمة لبناء انسان عراقي متحرر

، ونعتقد يقيناً أن الشيعة بالرغم من كونهم الاكثرية المطلقة فانهم يسعون لتحقيق المساواة مع الاخرين في فرص الحياة والتقدم ومشاركة اخوانهم أهل السنة في السراء والضراء في وطن لايوجد فيه أسياد وعبيد ومواطنون من الدرجة الاولى وآخرون من الدرجات الدنيا ، وان الشيعة لايسعون الى الاستحواذ على ثروات العراق ، بل هدفهم الاسمى توزيع تلك الثروات بشكل متساوى لتحقيق التطور المتكافئ لعموم العراق ، أي تأمين العدالة الاجتماعية بأفضل صورها[٢٢].

ولكن على الرغم من ذلك فإن الشيعة كلما تبنو برنامجاً وطنياً يدعو إلى مصلحة المجتمع أتهمتهم الدولة والمجتمع السني بالطائفية والعمالة والتبعية للخارج[٢٣] ، وهذا الرأي يتطابق مع وجهة النظر الامريكية المتمثلة بكلام بريمر حول توجس السنة والاكراد ، لقد تناست الادارة الامريكية أن لدى الشيعة الحافز الاكبر في الضغط من أجل الحصول على الديمقراطية وحقوق الانسان ، فهم المستفيدين استفادة مباشرة من أية حركة باتجاه الديمقراطية وحقوق الانسان في البلدان التي يعيشون فيها ، إلا أنهم الضحايا الرئيسيون لغياب تلك الحريات ، ولكن الولايات المحدة جفلت من الاغلبية الشيعية في العراق حتى قبل أن تتمكن تلك الاغلبية من الوصول الى السلطة[٢٤].

لابد من التأكيد على أهمية أن يكون المشروع عراقياً وطنياً في خطابه السياسي ورؤيته المستقبلية ويحترم حقوق الجميع ، ويعترف بوجودهم في اطار الاخوة الاسلامية والوحدة الوطنية ، وإن التدخل الامريكي في العراق لم يزد الوضع إلا تعقيداً[٢٥] .

وفي الخامس عشر من حزيران ٢٠٠٤ أصدر السيد السيستاني فتوى بوجوب كتابة دستور دائم من قبل عراقيين يُنتقون بانتخابات وطنية مباشرة ، وهنا أعترض الجانب الامريكي بأن تلك الفتوى ستفرض حدوث تأخير طويل في إعادة السيادة الى العراقيين ، والمناخات السياسية في العراق وامريكا وبريطانيا لا توافق على هذا التأخير[٢٦].

ثالثاً: السيد السيستاني والحكومة العراقية المؤقتة

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في ٣١ آيار ٢٠٠٤ لتحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم في العراق ، وبدأت بإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حلت محلها الحكومة العراقية الانتقالية في ٣ آيار ٢٠٠٥، وكانت الحكومة معترفاً بها نحو الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية وبعض الدول الأخرى ممثل شرعي للعراق ، ولكن الولايات المتحدة أحتفظت بصلاحيات واسعة في العراق ، وهي صاحبة القرار أثناء مدة الحكومة المؤقتة ، وفي معرض جوابه على سؤال وجه إليه يوم ١ حزيران ٢٠٠٥ حول الحكومة المؤقتة التي تشكلت بمساعي السيد الاخضر الابراهيمي أجاب مكتب السيد السيستاني:

«إن سماحة السيد سبق وأن أكد مراراً ضرورة أن تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها أبناء الشعب العراقي بصورة عامة ، ولكن لاسباب معروفة تم استبعاد خيار الانتخابات ، فبين مماطلة وتسويف وممانعة وتخويف انقضى الوقت وقرب موعد الثلاثين من حزيران الذي يفترض أن يستعيد فيه العراقيون السيادة لبلدهم ، وهكذا آل الامر الى التعيين لتتشكل الحكومة

الجديدة من دون أن تحظى بالشرعية الانتخابية ، فضلاً عن انه لم يتمثل فيها جميع شرائح المجتمع العراقي وقواه السياسية بصورة مناسبة ، ولكن مع ذلك فالمؤمل أن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها وعزمها الاكيد على اداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي:

١-استحصال قرار واضح من مجلس الامن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة ، غير منقوصة في أي من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال.

٢-توفير الأمن في ربوع البلد ووضع حد لعمليات الجريمة المنظمة وسائر الاعمال الاجرامية.

٣-تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمس حياتهم اليومية.

٤-الإعداد الجيد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرر في بداية العام الميلادي القادم ، لكي تتشكل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأي من المقرارات الصادرة في ظل الاحتلال ، ومنها مايسمى بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

إن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي ، إلا إذا أثبتت بخطوات عملية واضحة أنها تسعى بجد وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة ، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى»[٢٧].

إن أهم مادل عليه النص السابق هو عدم ثقة السيد السيستاني بالجانب الامريكي ، والسعي لتحويل ما اعتقده الساسة الامريكان نصراً لسياستهم الى مصلحة الشعب العراقي ، وإستيعاب الحكومة العراقية المؤقتة التي رعى الاميركان تشكيلها

، من خلال تكليفها بعدد من المطالب تكون شرطاً لقبول الشعب بها إن نجحت في تنفيذها ، مع تأكيد أن تلك الحكومة غير ممثلة لجميع فئات الشعب العراقي ولم تأت من طريق الانتخابات.

لقد كان السيد السيستاني يرفض بإستمرار أي سلطة غير منتخبة ولم يعطها الصلاحيات ، ورفض تعيين الحكومة المؤقتة مجلس كتابة الدستور الذي لايوجد أي ضمان أن يكون مطابقاً لمصالح الشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية والاسلامية والقيم الاجتماعية النبيلة ، لذا فلابد من إجراء انتخابات عامة[٢٨] ، كما إن الحكومة يجب أن تكون منبثقة عن إرادة أغلبية الشعب وأن تحترم دين الاغلبية ، وتأخذ بقيمه ولاتخالف في قراراتها شيئاً من أحكامه[٢٩].

وعلى الرغم من تعقد المشهد السياسي في العراق في مرحلة مابعد الاحتلال ومحاولة الولايات المتحدة فرض أجندات مختلفة بوسائل عدة مستغلة وجود قواتها على الاراضي العراقية كأمر واقع ، فقد أدار السيد السيستاني دفة الامور بحكمة وحنكة دون أن يتراجع أمام السياسة الامريكية ، أو يتفاوض أو حتى يتصل مع تلك الادارة أو يلتقي من يمثلها ، رغم أن الكثير من الجهات حاولت بث الاخبار وتشويش الاوضاع بأن السيد السيستاني كان على علاقة بسلطات الاحتلال ، في محاولة لإيجاد مكسب يلمع صورة الاحتلال الامريكي للعراق أمام العالم والشرق الاوسط ، ويُظهر أن سلطة الائتلاف المؤقت قد حققت نجاحاً في كسب قوة مهمة في العراق ، وقد أدعى بريمر أنه تبادل مع السيد السيستاني ٣٠ رسالة[٣٠]. ولكنه لم يذكر أي واحدة منها في مذكراته ، أو ينشرها على الاقل في قسم الملاحق الذي اقتصر على بعض الصور العادية[٣١].

رابعاً:موقف السيد السيستاني من اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق عام ٢٠٠٨

بتاريخ ٢٦تشرين الاول٢٠٠٧ وقع الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الامريكية العراقية وتمهد لاجراء محادثات رسمية في العام ٢٠٠٨ تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين ، والمتوقع ان تتضمن وجوداً طويل الامد للقوات الامريكية في العراق ، وتؤدي إلى إخراج العراق من الفصل السابع عام٢٠٠٨[٣٢].

إن من أهم اسباب عقد تلك الاتفاقية هو أنها ستخرج العراق من طائلة البند السابع الذي خضع له منذ عام ١٩٩٠ بعد الغزو العراقي للكويت ، اذ إنَّهُ من المؤكد أن الولايات المتحدة المهيمنة على مجلس الامن الدولي لن تسمح بإخراج العراق من الفصل السابع[٣٣] مالم تضمن مصالحها باتفاقية طويلة الامد في العراق[٣٤].

لقد أطلق السيد السيستاني جملة من المحاذير إزاء هذا المخطط المثير للشكوك ، في الوقت الذي أكد فيه الساسة العراقيون أن بنود الاتفاقية ركزت على وضع الحلول المناسبة لاصلاح الوضع الاقتصادي ومشاكل التضخم ومعالجة قضية غسيل الاموال وحل مشاكل المياه وإنها اي الاتفاقية الاستراتيجية ستضم مخططات البنية الاساسية لإعادة إعمار العراق في الاربع سنوات التي تلي توقيع الاتفاقية ، وعلى الرغم من تلك التأكيدات فقد حذر السيد السيستاني الحكومة العراقية من توقيع الاتفاقية الاستراتيجية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة في إشارة إلى أنها تُعقد بين بلد محتل ودولة تمارس هذا الاحتلال ، ومن اجل ذلك دعا السيد السيستاني إلى الاستعانة بخبراء عراقيين وأجانب لدراسة الثغرات الموجودة في نص الاتفاقية قبل

توقيعها بالنظر لتعلقها بحاضر الاجيال العراقية ومستقبلها، لما لها من مساس مباشر وغير مباشر بمصالح الشعب العراقي العليا بكل قومياته وأطيافه وأديانه ، وجاء التحذير على لسان معتمد السيد السيستاني الشيخ عبدالمهدي الكربلائي في مدينة كربلاء في خطبة الجمعة في ١٤ آذار ٢٠٠٨ من خطورة الاستعجال في عقد الاتفاقية الاستراتيجية العراقية الامريكية التي تبدأ اجتماعاتها التداولية في بغداد في السابع والعشرين من شباط ، إن هذا التحذير يرجع إلى أن الاتفاقية ستحكم العلاقة طويلة الامد بين العراق الذي مازال محتلاً وبين الولايات المتحدة التي مازالت تمارس هذا الاحتلال ووصفها بانها إتفاقية دولية ستعقد وفق الاعراف الدولية وعلى الطرفين الالتزام بها ، وهذا يستلزم أن تكون إتفاقية ضامنة لمصلحة الشعب العراقي ولا تشكل خطراً على حاضره ومستقبله لأنها ستلزم الاجيال المقبلة بها ، ولها أثر مباشر على حاضر العراقيين ومستقبلهم سلباً أو ايجاباً بحسب ماستكتب بنودها[٣٥].

خامساً:أهم معالم سياسة السيد السيستاني في مرحلة ما قبل فتوى الدفاع الكفائي

١-كان المشهد السياسي والامني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في غاية التعقيد ، وقد تعامل السيد السيستاني بحذر مع المشاكل السياسية الحساسة ، والفوضى الامنية كالعمليات التي طالت المدنيين الابرياء في أغلب المدن العراقية ، والدعوة الى التسامح ونبذ العنف في محاولة لفرض واقع وطني مبني على السلام في العراق في مقابل التفجيرات التي كانت تزهق أرواح العشرات يومياً ، فضلاً عن التهجير واستهداف البنى التحتية ، وكان السيد السيستاني يدرك أن العمليات الانتحارية الوافدة ، والمجموعات العراقية الارهابية المتشددة تأتي ضمن إطار سعي تلك الجماعات لاشعال حرب أهلية ، لذا فإن الرد الانسب هو أن تقوم القوات الحكومية النظامية

بالتصدي لتلك العمليات بجدية أكثر وحرفية ، وتوفير الأمن لكل العراقيين.

٢-لقد تعامل السيد السيستاني بحذر مع القوات الاجنبية بوصفها قوات محتلة بموجب قرار الامم المتحدة ذي الرقم١٤٨٣ ، ولم يشجع على العنف وحمل السلاح ضد تلك القوات حتى في ذروة الرفض الشعبي الذي اتخذ طابعاً مسلحاً في عدد من المدن العراقية ، ورأى أن الحل يكمن في خروج تلك القوات خارج المدن ، وأن تتولى القوات العراقية حفظ الامن.

٣-تهذيب العمل السياسي والامني ، معتبراً تغيير النظام القمعي السابق على يد الولايات المتحدة فرصة مؤاتية لاقامة دولة مؤسساتية تعتمد على دستور مكتوب وانتخابات برلمانية من شأنها أن تخلق أجواء مناسبة للتعايش السلمي والاعتراف بالتعددية السياسية والدينية ، إذ أن التعجيل بالتحول المدني والدستوري من شأنه أن يحقق دولة مدنية ديمقراطية يحكمها من ينتخبهم الشعب بالطريقة المعروفة في البلدان المتقدمة[٣٦].

سادساً:السيد السيستاني في مراكز البحث الامريكية / معهد واشنطن[٣٧] انموذجاً

لقد حاولت مراكز البحث الامريكية ان تعرف شخصية السيد السيستاني ودراسته دراسة مفصلة لغرض رسم السياسة التي يجب أن تسير عليها الادارة الامريكية في التعامل معه ، وقد تناولنا في هذا الجزء من البحث أنموذجاً من تلك الدراسات والذي حمل عنوان(السيستاني المرجع التقليدي الأخير) ، وتكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لما لهذا المركز من تأثير كبير في بناء تصورات وتقديم آراء

تؤثر في صياغة السياسة الخارجية الامريكية نحو منطقة الشرق الاوسط ، فضلاً عن الاهمية النسبية التي يتمتع بها معهد واشنطن لأن أغلب تصوراته تعكس المصالح الاسرائيلية ، اذ ان معهد واشنطن ومنذ تأسيسه لايمثل مؤسسة بحث أكاديمي تتوخى الموضوعية في دراسة التطورات في الشرق الاوسط والسياسة الامريكية نحوها ، بل هي مؤسسة تعمل على تأويل المستجدات في الشرق الاوسط من أجل وضع تصورات وأفكار تؤثر في السياسة الامريكية نحو المنطقة بصورة تخدم المصالح الاسرائيلية[٣٨].

The Last Marja

Sistani and the End of Traditional

Religious Authority in Shiism

المرجع الأخير

السيستاني ونهاية السلطة الدينية الشيعية

كتب هذه الدراسة الباحث الايراني الامريكي الجنسية مهدي خلجي Mehdi Khalaji[٣٩] ، عام ٢٠٠٦ وتهدف إلى فهم وتقييم مرجعية السيد السيستاني ، ومابعد تلك المرجعية التي تمثل في رأي الكاتب المرجعية التقليدية الاخيرة ، ويقصد الكاتب بـ(المرجع التقليدي الاخير) هو المرجع الذي لايتدخل في السياسة ، ومن أهم أهدافها هو كيفية تفكيك تلك المرجعية ، وقد أثبتت الاحداث التي

شهدتها السنوات المنصرمة الخطأ الكبير والوهم الذي وقع فيه الكاتب ، وسنتناول مقتطفات من هذه الدراسة بوصفها نموذجاً للرؤية الامريكية-الاسرائيلية عن المرجعية الدينية قبل فتوى الدفاع الكفائي عام ٢٠١٤ ، لتتغير طبيعة الرؤية الامريكية واستراتيجيتها تجاه السيد السيستاني وفتوى الدفاع الكفائي نظراً للنتائج التي ترتبت عليها من ظهور كيان مسلح هو الحشد الشعبي وتحقيقه انتصارات غيرت العديد من المعادلات.

يقول الكاتب «السيستاني قد يكون المرجع الشيعي التقليدي الوحيد ليس في العراق فحسب ، بل في العالم ، إذ لم تكن وظيفة المرجع كما كانت في السابق ، كما إن البيئة التي تحدد السياسة الامريكية سوف تتغير في ما بعد حقبة المرجع التقليدي ستشهد تسييس الشبكة الدينية الشيعية ، وتعزيز قوة ونفوذ النظام الايراني خارج حدوده ، فآية الله علي الحسيني السيستاني في النجف هو المرجع الاعلى مع أكبر عدد من الاتباع أي (المقلدين)»[٤٠].

«على الرغم من أن الغزو الامريكي في العراق كان له الدور الرئيس في الترويج له خارج العراق[٤١] ، فيما تم إنشاء سمعته خارج العراق حتى قبل وفاة أستاذه السيد أبي القاسم الخوئي عام ١٩٩٢ في عهد صدام الذي تم خلاله تدمير كافة المؤسسات السياسية والاحزاب والمجتمع المدني ، حتى المعهد الديني (الحوزة العلمية) وقعت في أزمة تحت قسوة وضغط الحكومة ، فهاجر العديد من العلماء العراقيين والايرانيين إلى إيران مخلفين وراءهم مجموعة صغيرة من الطلبة والاساتذة ، والذين عانوا من انعدام تام في الحرية ، وخاصة بعد أن وضع السيد الخوئي والسيد السيستاني تحت الاقامة الجبرية ، وعندما أطاح التحالف الدولي بنظام صدام لم تكن هنالك في العراق جماعة سياسية أو شخصية موثوق بها ، لذا نجح السيد السيستاني

بجذب الانتباه الدولي إليه ، وأصبح ما يقوله أو يكتبه يأخذ طريقه إلى الحياة السياسية في العراق [٤٢] ، وإن دوره مهم جداً في عراق مابعد صدام سواء في تقديم المشورة لقرارات الحكومة وخاصة في كتابة الدستور والاستفتاء عليه والانتخابات ، أو في تهدئة التوترات الطائفية [٤٣].

أما أتباع السيستاني فتبلغ نسبتهم قرابة ٨٠٪ من الشيعة ، أما النسبة المتبقية فانهم يتبعون مراجع اخرى مثل؛ محمد حسين فضل الله في لبنان ، ومحمد سعيد الحكيم ، ومحمد اسحاق الفياض ، وبشير النجفي الباكستاني في النجف ، ومحمد فاضل النكراني ، وناصر مكارم الشيرازي ، ولطف الله صافي ، ويوسف صانعي ، وعبدالكريم موسوي الاردبيلي ، وموسى شبيري ، و وحيد خراساني ، و محمد جواد التبريزي ، و محمد تقي بهجت ، وحسين نوري همداني ، وصادق الشيرازي ، وصادق روحاني في قم ، وعلي خامنئي المرشد الاعلى وقائد الجمهورية الاسلامية في طهران. والآن ماهو المغزى من عدد أتباع المرجع ومعاني ذلك العدد دينياً واجتماعياً وسياسياً ، وآثار ذلك.إن جزءاً كبيراً من هذه الدراسة مكرس لفحص شبكة رجال الدين الشيعة في الشرق الاوسط [٤٤].

السيد السيستاني في النجف الاشرف

يوجد ثلاثة مراجع آخرين في النجف الاشرف الى جانب السيد السيستاني هم : السيد محمد سعيد الحكيم [٤٥] حفيد محسن الحكيم ، ومحمد اسحاق الفياض [٤٦] المولود في غزنة بافغانستان عام ١٩٤٩ ، وبشير النجفي [٤٧] المولود في جاندهار بالهند عام ١٩٤٢، وعلاقة السيستاني بالمراجع الثلاثة قائمة على أساس الاحترام ، ومع ذلك فإنه يتشاور معهم في بعض القضايا الرئيسة التي تخص الحوزة العلمية

أو الوضع السياسي ، ولكنه في النهاية يتخذ القرار النهائي[٤٨] ولم تكن المرجعية قادرة على الانتشار في العالم إلا بعد وصول أول وسائل الاتصال المتمثلة بالتلغراف ، وكانت أول مرجعية تتجاوز حدود العراق هي مرجعية السيد محسن الحكيم التي كانت قادرة على الانتشار في العالم[٤٩].

أما لقاءات السيستاني بالناس ورجال الدين فتقارب الساعة الواحدة ، وهي مقتصرة على التحية البسيطة ، أما الاسئلة السياسية فكان يتردد في الاجابة عليها[٥٠] ولايحبذ السيستاني زيارة الصحفيين له ، ولم يجر مقابلة مع وسائل الاعلام[٥١]، ولم يسمح للمصورين بالتقاط صور له باستثناء صورة أو صورتين ، وإن السيستاني غير مهتم بالتعامل مع المسؤولين السياسيين ، وعندما قرر السيستاني الذهاب الى لندن لتلقي العلاج عام ٢٠٠٤ اقترح منسق رحلته جواد الشهرستاني شروطاً على المسؤولين البريطانيين منها : لاصحافيين حول السيستاني ، قوات الامن يجب أن تبقى بعيدة عنه ولاتقترب منه ، وقد رفض الشهرستاني لقاء ممثل رئيس الوزراء البريطاني للشؤون الخارجية ، وعندما غادر السيستاني المستشفى أرسل أغلب القادة السياسيين في العالم برقيات تهنئة ، وقد أرسل السيستاني في حالة الخامنئي جواد الشهرستاني في لقاء خاص لكي ينقل اليه تقديره الخاص عن سؤاله عن صحته ، في حين رد على باقي الشخصيات ببرقيات شكر، ويبرر ممثلو السيستاني إبتعاده عن الاعلام بانه (رجل الله-aman of the Gad) ، ويجب أن لايظهر كزعيم سياسي ، ويقال إنه لايثق بالصحفيين لانه يخشى عدم نقل تصريحاته أو بث مقابلاته بأمانة ، ويبتعد السيستاني عن حياة الترف ، فبيته بسيط ومتواضع ليس فيه لمسات معمارية وهندسية ، ويقع ذلك البيت المستأجر في شارع صغير مقابل مسجد الهندي الذي يبعد حوالي ٢٠٠ متر عن ضريح الامام علي في النجف ، ومنزل السيستاني المتواضع

هو مكتبه في الوقت نفسه ، وفيه يستقبل الزوار والنشطاء السياسيين والمسؤولين الحكوميين. وقد أصبح ذلك الشارع الصغير مزدحماً جداً.

لقد فقدت الحوزات العلمية الاخرى حيويتها ونشاطها في زمن صدام ، ولكن حوزة النجف الاشرف ناضلت وثابرت بصعوبة كبيرة للبقاء والحفاظ على كيانها[٥٢] ، وكانت تتكون من ٢٥٠٠ رجل دين ، وحوالي ٥٠٠ في حوزة كربلاء المقدسة وغيرها من المعاهد الدينية الصغيرة[٥٣].

السيستاني والسياسة

النظرية والتطبيق

في البداية يسأل الكاتب عن سياسة السيد السيستاني ، وهل تبنى نظرية سياسية معينة؟ ، وهل لتلك السياسة ارتباط بالتشيع أو بهدف معين ؟ ، بمعنى أنه كان ينظر الى مذهب التشيع والسياسة بمنظار واحد ، قائلاً:»هل تبنى السيستاني أي نظرية محددة بشأن التشيع والسياسة ، وهل يجب على السيستاني كمرجع ديني أن يُعد المنظر للفقه الشيعي السياسي بدلاً من السياسيين الشيعة؟ ، في البداية على المرء أن يدرس ما إذا كان السيستاني هو المنظر لسياسي الشيعية ؟ أم إنه مجرد فقيه شيعي له تصوره الخاص حول السياسة الشيعية؟» ، ويسترسل الكاتب في الحديث مجيباً عن تساؤله: «المنظر هو ذلك الشخص الذي يمكن أن يخلق اطاراً نظرياً جديداً أو صياغة مفاهيم جديدة تحل محل القديمة ، والسيستاني لم يضع نظرية جديدة حول السياسة في الاسلام ، مثل الخميني الذي أسس الدولة الشيعية المعاصرة ، وقد

حضي بشرف تطوير الشريعة وعلاقتها مع الحكومة ، والخميني لايختلف جذرياً عن باقي المراجع لكنه لايزال متميزاً الى حدٍ كبير من وجهة نظر معاصريه[٥٤].

السيستاني والسلطة المطلقة التي يتمتع بها الفقيه الشيعي

تحت هذا العنوان تعرض الكاتب الى أنواع السلطات التي يمارسها مراجع الدين ، وحدودها ، وأدلة كل منهم على شرعية تلك السلطة ، ثم يقارن بين تلك الادلة بلا حيادية مع نقص كبير في وضوح الرؤية والهدف ، لقد اعتقدت واشنطن أن السيد السيستاني ينوي إقامة دولة على غرار نظام الجمهورية الاسلامية في ايران[٥٥] ، وهذا ما يفسر مقارنة الكاتب بين السيد السيستاني والامام الخميني في أكثر من مناسبة ، ويجسد رأي الكاتب في هذا الموضع من الدراسة خشية الولايات المتحدة من أن يكون رأي السيد السيستاني مشابهاً لرأي الامام الخميني في نوع السلطة التي يجب أن يكون عليها الفقيه ، لذا اجتهدت معاهد الدراسات الامريكية في معرفة طبيعة رأي السيد السيستاني حول هذا الموضوع.

إن القضية الرئيسة التي تميز بها الخميني من السيستاني قد تكون السلطة المطلقة للفقيه الشيعي التي تميز الخميني من باقي المراجع ، أما السيد الخوئي أستاذ السيد السيستاني فإن دليل السلطة التي لديه تستند الى شؤون الحسبة الدينية[٥٦] ، والاشراف على الاوقاف التي تبقى دون مالك أو مشرف والقضايا التي ينبغي أن يحكم فيها الفقيه ، وإلى جانب تلك الحالات يعتقد السيد الخوئي أن الفقيه ليست لديه أي نوع من أنواع السلطة ، ورأي الخوئي ليس رؤية خاصة تختلف عن وجهة النظر السائدة حول هذا الموضوع ، والمشكلة أن الاختلاف في الرأي مايزال قائماً ، لكن رأي بعض الفقهاء في ممارسة السلطة أو الاشراف على شؤون العامة تستند إلى

دليل الحسبة[٥٧]، في مجالات محددة ودقيقة ويمكن توسيعها وفقاً لرأي المجتهد، وقد تكون النتائج غير معروفة[٥٨].

والسيد السيستاني باعتباره تلميذ السيد الخوئي فهو يعمل برأي استاذه حول ولاية الفقيه حتى وإن لم يكتب كلمة واحدة بهذا الشأن ، فقد نشر بعض الفتاوى فيما يتعلق بولاية الفقيه ، ويرى أن ولاية الفقيه بالمعنى التقليدي الذي يشير الى شؤون الحسبة ، فكل فقيه لديه سلطة(ولاية) ولكن في حالات أخرى من الحسبة التي هي الشؤون العامة والتي تمثل ترابط النظام الاجتماعي ، وعلى الرغم من أن الخميني الذي تمثل ولاية الفقيه امتيازاً له ومخصصاً للفقيه الأعلم والأكثر تقوى وورعاً[٥٩]، فإن السيستاني يرى قبول المجتمع للفقيه كمرجع[٦٠].

ننتقل الى جزء مهم من الدراسة حول رأي السيد السيستاني في الدولة ، لقد تناول الكاتب فتوى السيد السيستاني بعد عام ٢٠٠٣ حول مفهوم الدولة وذكر أنها ضمن اطار الادب الكلاسيكي للشيعة دون أن يبين ذلك الادب الامر الذي أوقعه في خطأ كبير تمثل بالتقليل من قيمة فتاوى السيد السيستاني حول بناء الدولة وقد عبر عن ذلك بقوله:» إن مصطلح الدولة في فتاوى السيستاني لا يشير الى أي شيء» ، ثم ينتقل الكاتب الى موضوع ذي صلة بفكرة الدولة ألا وهو العلاقة بين العلماء أو المراجع والحكومات إذ يقول:» إن النظرية التقليدية لفقهاء الشيعة وخاصة في القرون الاربعة الماضية ، ومنذ ظهور الاجتهاد في الاسلام الشيعي تُرك للمجتهد الحرية في صنع موقعه الاجتماعي والسياسي الخاص ، وتاريخياً كلما كانت الحكومة المركزية ضعيفة ، كان تدخل المجتهدين متواتراً بشكل أكبر ، وفي الحقيقة توجد علاقة بين قوة العلماء أو المجتهدين والحكومة ، على الرغم من أن نظرية ولاية الفقيه تتيح للفقيه كالخميني بناء الحكومة وأسلمتها وفق أطر نظرية دينية تحت سلطة الولي الفقيه»[٦١].

المبحث الثاني

السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني بعد صدور فتوى الدفاع الكفائي

أولاً:مقدمات أو مبررات صدور فتوى الدفاع الكفائي/ جذور الظاهرة التكفيرية في العراق

لم تصدر قبل فتوى الدفاع الكفائي من المرجعية الدينية في ١٤/ حزيران/ ٢٠١٤ دون مقدمات أو ، سواء على صعيد الاحداث السياسية ام العسكرية ، بمعنى انها لم تات كحدثاً طارئاً او غير منسجم مع سير الاحداث ، انما جاءت نتيجة لمتابعة المرجعية الدينية لمجمل الاحداث التي مر بها تاريخ العراق ومنطقة الشرق الاوسط ، وظهور تنظيم القاعدة ومن ثم ظهور داعش.

يمثل الجانب التاريخي جانباً مهماً في هذا الموضوع ، إذ تعود جذور الظاهرة التكفيرية في العراق إلى جذور الحركة السلفية فيه ، وفي هذا الصدد يشير بعض المختصين بتاريخ السلفية أن الدعوة السلفية في العراق أسبق من الحركة الوهابية ، وقد ظهرت في ثلاث مناطق من العراق ؛ الموصل ، بغداد ، البصرة .كأن الامر كان مدروساً ، وتذهب بعض الدراسات إلى أن محمد بن عبدالوهاب تتلمذ في الموصل على يد شيوخ السلفية هناك ومنهم الشيخ احمد الجميلي عند زيارة محمد بن عبدالوهاب للموصل عام ١٧٥٦، وكان السلفيون في تلك المرحلة يثيرون الفتن الطائفية في الموصل كأزمة النبي جرجيس الذي أنكر نبوته الشيخ احمد بن الكولة وأفتى بحرمة زيارة قبره ، وكان هذا الشيخ يخوض صراعاً ضد الصوفية في تلك المدينة ، والى جانب صراعهم ضد الصوفية واتباع الديانات الاخرى ، كان للشيعة

نصيب من ذلك العداء فغالباً ماكان شيوخ السلفية يهاجمون الشعائر الدينية التي كان يقوم بها الشيعة في الموصل كمواكب العزاء في شهر محرم ، وكانوا يحرضون ولاة الموصل ضد الشيعة كما حصل في عهد الوالي سليمان باشا الجليلي (١٧٤٠-١٧٩٦) ، الذي استجاب لهم ، لكن أهالي الموصل غالباً ماكانوا يقفون بوجه تلك الفتن ، وخاصة علماء الشافعية والحنفية ، ومن الشخصيات السلفية الاخرى في الموصل في القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ عبدالله النعمة(١٨٧٤-١٩٥٠) ، وعثمان الده يوجي(١٨٦٨-١٩٤١) ، ووعبدالله الحسو(١٨٩٠-١٩٦٠) ، وصديق محمد الملاح(١٨٨٦-١٩٤٦) ، وكان هؤلاء غير قادرين على ممارسة نشاطهم ونشر فكرهم لولا المناصب التي تولوها ، فمثلاً كان عبدالله النعمه مديراً لأول مدرسة إسلامية تأسست في الموصل عام ١٩١١ ، وكذلك عبدالله الحسو الذي نقل الى الناصرية والبصرة وعمل هناك على نشر السلفية.

أما في بغداد فيعد عبدالعزيز بك بن عبدالله بن نصيف الشاوي أول من نقل الفكر الوهابي الى بغداد ، بعد أن أرسله والي بغداد سليمان باشا أبو ليلى الى الدرعية معقل عبدالعزيز آل سعود للتفاوض بشأن تهديد عبدالعزيز للوالي بدفع ديات تجار نجديين قتلوا في النجف على يد الخزاعل بعد أن قتل الئلك التجار الوهابية أمير الخزاعل الذين كان يزور ضريح الامام علي (عليه السلام) ، فعاد الشاوي متأثراً بالفكر الوهابي ، ومن مصادر انتشار السلفية الاخرى في بغداد الشيخ علي بن محمد سعيد بن عبدالله السويدي (١١٧٠-١٢٣٧هـ/ ١٧٥٦-١٨٢١م)، وهذا الرجل كان سلفياً وله علاقة طيبة مع سليمان باشا والي بغداد ، وكانت له مدرسة يدرس فيها السلفية ومن أشهر تلاميذه أبو الثناء الالوسي شهاب الدين محمود بن عبدالله بن محمود بن درويش (١٢١٧-١٢٧٠/ ١٨٠٢-١٨٥٣) صاحب تفسير

روح المعاني ، وقد هرب السويدي من بغداد الى حلب بعد اتهامه بالوهابية . أي إن الوهابية كانت جريمة في العراق يُحاسب عليها القانون ، ثم برز آل الآلوسي في هذا المجال ومنهم أبو المعالي محمود شكري ين عبدالله بن أبو الثناء الالوسي ، وكان صوفياً لكنه تأثر بكتابات ابن تيمية ومحمد بن عبدالوهاب ، وقد شن حرباً ضد الشيعة والصوفية فنفي على إثرها الى ديار بكر الى جانب ابن عمه ثابت بن نعمان بن ابي الثناء الالوسي ، والشيخ حمد بن محمد العساقي ، ولكن عند وصولهم الى الموصل توسط وجوه السلفية هناك لدى الباب العالي ، فعفا عنهم ثم عادوا الى بغداد ، ثم اصبح عضواً في مجلس المعارف أثناء الاحتلال البريطاني للعراق فنشط في نشر المذهب السلفي ، من خلال مجموعة من المؤلفات التي تدعو الى حرب الشيعة ومنها ؛ (صب العذاب على من سب الاصحاب) ، (السيوف المشرقة-مختصر الصواعق المحرقة) ، (التحفة الالهية) . ومن تلاميذه الاخرين الذين حملوا راية السلفية محمد بهجت الاثري.

أما في البصرة فقد تركز السلفيون في الزبير التي كان المذهب الحنبلي منتشراً فيها، لذا كانت بيئتها خصبة لانتشار السلفية والوهابية هناك ، فاستطاعت السلفية بناء المساجد والجمعيات لنشر المذهب الوهابي ، حتى إن محمد بن عبدالوهاب درس عند الشيخ المجموعي في الزبير ، وكان هناك معهد الدويحس نسبة الى دويحس بن عبدالله بن شماس البكري الذي أسس مسجداً حمل أسم جامع النجادة نسبة إلى النجديين المهاجرين الى البصرة قرب المعهد المذكور، ومن الشخصيات السلفية البصرية المهمة محمد العساقي بن حمد بن محمد العساقي الذي كان مدرساً في المدرسة العادلية في جامع عادلة خاتون حتى وفاته عام ١٩٦٨ ومن أبرز تلامذته محمد احمد

الراشد(صالح عبد المنعم العلي) أحد ابرز شخصيات الاخوان المسلمين العراقيين ، ثم انتقلت السلفية في العراق الى مرحلة جديدة على يد عبدالكريم الصاعقة الذي كان أشد تطرفاً في آراءه وفتاواه ضد السنة والشيعة ومنها أنه حرم الصلاة في مسجد ابو حنيفه النعمان وضريح الامام موسى الكاظم (عليه السلام) ، وكان أكثر تناقضاً في موافقه السياسية ففي الوقت الذي يناهض في الحكم العثماني ، نجده يرحب بالاحتلال البريطاني للعراق! ، وقد نال لقبه الصاعقة بسبب صحيفته التي أسسها عام ١٩١١ ، وقد توفي عام ١٩٥٩ بمرض السرطان ، لكن أغلب رواد السلفية المعاصرة في العراق من تلامذته أو ممن تتلمذ على يد تلامذته[٦٢].

امتاز السلفيون المعاصرون من تلامذة الصاعقة بتطرفهم وبغضهم للشيعة ومنهم صبحي السامرائي (١٩٣٦-٢٠١٣) ، الذي ولد في الكرخ وكان شرطياً تخرج في كلية الشرطة عام ١٩٥١ ، وأصبح معاوناً لمدير مرور بغداد وبعد تقاعده عام ١٩٧٧ عمل مدرساً للحديث في جامعة بغداد ، لكنه منع بعد ذلك لعدم أهليته ، وفي بداية الثمانينات سافر الى مكة ودرس الحديث هناك ، ثم عمل إماماً وخطيباً في جوامع السعودية وقطر ، وهذا يعني أنه عنصر مهم ، ثم سافر الى باكستان ليدرس هناك ، وعلى ما يبدو أنه قد أثبت جدارةً في قطر والسعودية لذا بدأت المرحلة الجديدة من إعداده ، وكان يُدرّس في جامع بنّية مادة الحديث ، أما علاقته بالبعثيين فكانت جيدة ، فكان يُدرّس في جامعة صدام للعلوم الاسلامية التي أُسست عام ١٩٨٩ ، اما موقفه من الشيعة فكان معادياً وغاية في التطرف ، وكان يكفرهم علانية ، ويحث تلامذته على قراءة كتب محب الدين الخطيب[٦٣]، وكان يكذب على الشيعة ويختلق الاكاذيب «[٦٤].

نلاحظ طبيعة تلك الشخصية كيف أن شرطي مرور يتحول الى رجل دين

سلفي، ويسلك هذا السلوك غير الاخلاقي في الاتهام والتلفيق والتزوير وما علاقته بحزب البعث إلا دليل على أن ذلك العمل كان ممنهجاً ، وإن هناك تحالفاً بين البعث والوهابية بعد أن عجز البعث عن مواجهة التشيع فكرياً وعقائدياً فقرر البعثيون أو من هم خلفهم اختيار عدو عقائدي جديد لمواجهة التشيع ، وبرأيي المتواضع لا يمتلك البعثيون ذلك الذكاء وهذا التخطيط ، بل من يقف خلفهم من الدوائر الغربية التي ترى في شيعة العراق العدو الاكبر الذي يهدد مصالحهم.

يبدو انه كلما اقتربنا من التاريخ المعاصر ازداد العداء للشيعة وازدادت حدة الهجمة الوهابية البعثية ضد التشيع ، وكان عدنان الطائي(١٩٣٣-٢٠٠٣) من أمثلة تلك الهجمات الشرسة وهو أحد تلامذة السامرائي ، وهو من مواليد البصرة تتلمذ على يد الصاعقة والسامرائي ، وانتمى الى الاخوان المسلمين ، وكان يهاجم الشيعة ويتهمهم بالانحراف عن الاسلام ، وبعد عام ٢٠٠٣ أُختير عضواً في مجلس شورى هيئة الارشاد والدعوة السلفية ومسؤول اللجنة العلمية فيها وكان يدعو الى الجهاد ، ومن الجدير بالذكر أنه في زمن النظام السابق ، وفي نهاية ثمانينيات القرن العشرين كانت مكتبات العراق مملوءة بكتاب معروفة باسم (التوحيد) أحد أشهر كتب محمد بن عبد الوهاب وأكثرها انتشاراً رغم أنه لم يكن بالكتاب القيم ، لكنه رواياته المغلوطة وتفسيراته المنحرفة وصغر حجمه جعلته أكثر الكتب المرشحة للرواج والانتشار ، لذا قلما تجد مكاناً لبيع الكتب ولا تجد منه نسخاً من هذا الكتاب حتى صارت تلك ظاهرة واضحة ، وفي بداية تسعينيات القرن العشرين بدأت آثار انتشار مثل هذه الكتب خصوصاً في زمن الحصار الاقتصادي تظهر للعلن من طريق الاشكالات التي كثرت في ذلك الوقت ، ومن طريق التشدد الذي غزا مفردات المتدينين في العراق في بداية التسعينات ولم يكن متوقعاً أن يكون هذا الفكر الذي

مثله كتاب التوحيد مشكلة عقائدية ذات طابع اجتماعي بهذا المستوى من الخطورة.

وبعد مرور عشر سنوات من العمل الدؤوب في تأسيس خلايا لذلك الفكر الضال صار الامر واضحاً أن هنالك تحالفاً بين النظام البعثي والوهابية ، وأظهرت الاعترافات التي نُشرت لمعتقلين في بداية سقوط النظام السابق وجود تنسيق واضح بين الطرفين وإن المخطط الذي كان يقوده النظام البعثي في العراق قد تحول الى هدف مشترك للطرفين ، رغم ان الموقف الوهابي المعلن من النظام البعثي ورئيسه صدام حسين هو نظام كافر ومرتد عن الاسلام وكان ذلك الموقف بعد دخوله للكويت عام١٩٩٠.

بعد عام ٢٠٠٣ تمركز الارهابيون الجدد في أماكن عدة من العراق ، فامتلأت تلك الاماكن بعشرات المؤلفات التي تدعو الى هتك حرمة هذا البلد ومن يحمل عقيدة مختلفة عن عقيدتهم من طريق الحكم عليهم بالكفر والشرك وكانت الصفة التي تشترك فيها تلك الكتب انها في الغالب لمؤلفين مجهولين ، ولا تحمل محل الطباعة ، وبسبب هذه الخلطة الغريبة بين الاطراف المتصارعة صار الدفاع عن الدين يواجه مشكلة كبيرة لان الامر لم يقتصر على مجرد التصدي للعدوان من الخارج وانما صار الدفاع عن الدين ضد بعض الافكار الدينية التي اتخذت طابعاً متشدداً واعادت الفكر المتصلب الذي ظهر في بداية المئة الاولى للهجرة على يد الخوارج.

هذا التحالف الوهابي-البعثي كان مجرد غطاء لعملية أكبر تتعلق بالصراع الدولي في الشرق الاوسط ، وهذا الموضوع ستتضح ملامحه تباعاً ، وكان الدين والمذهب أحد أدوات ذلك الصراع ، وصار الدفاع عن الدين امراً واجباً ، الى جانب التصدي للعدوان الخارجي ، ولكن المشكلة أن الدفاع عن الدين بالدرجة الاولى

ضد الافكار المنحرفة التي يستخدمها العدوان الخارجي ، لقد تبين من هذا الحلف أن القضية العقائدية مجرد غطاء لتحقيق اهداف وغايات أكبر تتمثل بمنع نشوء قوى أو كيانات مخالفة لمصالح القوى الغربية ، فموقف التنظيمات الارهابية-البعثية من أغلبية الشعب وهم شيعة العراق يشبه إلى حد كبير مواقف الدول الكبرى من حركات التحرر الشعبية المشروعة ، وليس هناك طرف يعلن عدم ولائه وعداءه للمصالح الغربية في الشرق الأوسط غير الشيعة فمواجهة تلك المصالح أو المطامع بمعنى أدق هي مواجهة للظلم والعدوان ، ولا دور للمصالح والمنافع الشخصية دور في تحديد مواقف الشيعة حتى في أحلك الاوقات(٦٥).

لقد دأب التحالف الوهابي-البعثي في العراق على تشويه صورة الدين ، وإظهاره لدى الآخر بصورة مهجنة ، وقد كان هذا الاسلوب من الاساليب التي لجأت إليها بعض الدوائر الكبرى في العالم من أجل خلق جو معاد للاسلام ، وقد ساعدت بعض الاعمال التي اصدرها المتطرفين على إعطاء مادة اعلامية لبعض تلك الوسائل في الترويج لهذا النحو من التصوير المشوه للاسلام ، وتحشيد الرأي العام ضد الخطر المفترض الا وهو الاسلام ، ومن هنا كان اللازم ليس الحفاظ على الدين فقط ، وانما اعادة الصورة الحقيقية له بسبب الترويج المتعمد من قبل دوائر الاعلام غير المسؤولة والتي عملت متعمدة على إظهار الفعل الشنيع الذي صدر من قبل بعض الافراد على انه يمثل الدين الذي يدين به المسلمون في العالم.

ومن امثلة ذلك التشويه الاعلامي ما يتعلق بالفتوى ومن يصدرها وما مؤهلات من يصدرها ولماذا؟ ، فالافتاء عند البعض مجرد عمل يقوم به بعض الناس بعد دراستهم لدى بعض الاشخاص المتطرفين مدة قصيرة من الزمن وحفظوا

بعض الآيات القرآنية التي تتحدث عن القتل والقتال ثم ينصب نفسه مفتياً ، فصار الافتاء في القنوات الفضائية عمل من لا عمل له ، فتحولوا الى مادة للسخرية وتم إعمام الصورة الساخرة تلك على الاسلام والمسلمين ، ومن هنا كان لابد من إعادة التوازن إلى الإفتاء الشرعي حتى لا تتلوث الوسائل التي تمثل الدين فينجر ذلك على الدين وأهله[٦٦].

ثانياً: السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني بعد صدور فتوى الدفاع الكفائي

أُسس الحشد الشعبي بفعل فتوى تاريخية صدرت من أعلى مراجع التقليد في النجف الاشرف والعالم في ١٣ حزيران ٢٠١٤ للدفاع عن العراق وأرضه ومقدساته أي بعد ثلاثة أيام فقط من سقوط الموصل بيد داعش ، وكانت الفتوى موجهة الى كل من هو قادر على حمل السلاح للدفاع عن الارض والمقدسات واجباً كفائياً ، ولم تكن موجهة الى الشيعة فقط ، بل إلى السنة أيضاً لأن المناطق التي إحتلها داعش ذات أغلبية سنية ، ورغم أن الفتوى كانت دفاعا كفائياً أي الاكتفاء بعدد يحقق الغرض المطلوب ، إلا أنه إستجاب حوالي مليونين ونصف مليون متطوع ، وقد كانت تلك الاستجابة السريعة صدمة عنيفة لداعش والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل[٦٧].

كان الموقف الامريكي من فتوى المرجعية سلبياً منذ البداية، وكانت لا تتحرج من الافصاح عما يدور بخلدها بكل صراحة وبلا حياء ، إذ كانت التصريحات تخرج من المسؤولين الامريكيين الرافضة لفتوى السيد السيستاني متعللة بحجج واهية ، ومن تلك التصريحات ماصرح به رئيس هيئة الاركان الامريكية الجنرال مارتن

ديمبسي في إحدى المؤتمرات الصحفية في مبنى وزارة الدفاع الامريكية ، والتي هاجم فيها فتوى السيد السيستاني واصفاً إياها بأنها لم تكن مفيدة ، وإنها تعقد الوضع قليلاً ، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن الدعوة للمتطوعين تلقى استجابة[٦٨].نلاحظ التخبط والتناقض في آن واحد في تصريحات ديمبسي فهو يقول ان الفتوى غير مفيدة ولكنها تلقى استجابة.

إن كلام ديمبسي يؤكد بأن المرجعية أسقطت محاولات أقلمة الوضع العراقي، والتدخل في تشكيل الحكومة ، والسعي إلى فرض الشروط على العراقيين مقابل الدفاع عنهم. ولم يكن هجوم ديمبسي هو الاول بل سبقه الكيان الصهيوني عبر عدة مقالات وتصريحات ، واليوم يأتي هذا الموقف منسجماً للغاية مع الهجمات الصهيونية ، وان هذه التصريحات ماهي إلا مثال صريح على إزدواجية السياسة الامريكية تجاه العراق وفيما يتعلق بمحاربة داعش ، اذ طالما صرحت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً بالحنكة السياسية للمرجعية الدينية وحرصها الكبير على دماء ومصالح الشعب العراقي دون التمييز بينهم ، وفي منع حدوث الفتنة الطائفية والحرب الاهلية[٦٩].

لقد كانت الولايات المتحدة تراقب الدور المتنامي للمرجعية الدينية والحشد الشعبي منذ صدور فتوى الدفاع الكفائي ، لذا باتت سياسة المرجعية الدينية والحشد بعد مدة سنة ونصف تقريباً شكل مأزقاً حقيقياً لواشنطن في ظل إداركها أن ذلك الحشد مكون من الشعب العراقي[٧٠] لكن الصدمة التي تلقتها الولايات المتحدة الامريكية من جراء الانتصارات التي حققتها فتوى الدفاع الكفائي جعلت المسؤولين الامريكيين يصرحون أمام وسائل الاعلام بصورة متكررة بأنهم قلقون على مستقبل السنة في العراق[٧١].

لم تتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار باستهداف السيد السيستاني وفتوى الدفاع الكفائي بعد أن رأت حجم استجابة الشعب العراقي، والانتصارات السريعة التي حققها الحشد الشعبي بقيادة السيد السيستاني وانتقلت الى مهاجمة السياسة الجديدة للمرجعية الدينية والمتمثلة بالحشد الشعبي من خلال استهدافه بشكل مباشر وغير مباشر منذ الايام الاولى لتأسيسه من خلال التشوية الاعلامي وتقليل حجم انتصاراته وتصويرها بانها انتصارات غير مهمة، أو ممارسة الحرب النفسية من طريق الاعلام الغربي والخليجي[٧٢]، وقد قامت القوات الامريكية باستهداف الحشد الشعبي أكثر من مرة بالطائرات، لكنها كانت تتجنب الاصطدام المباشر به الامر الذي قد يكلفها الدخول في حرب جديدة ضد غريم تعرف حجم قوته ومدى استعداده للقتال[٧٣]، وقد أكد رئيس كتلة بدر النيابية قاسم الاعرجي(وزير الداخلية الحالي) :» إن إستهداف الحشد الشعبي هدف أمريكي مشترك مع بعض أمراء الحرب من السياسيين غايتهم بقاء داعش وإطالة الحرب والتطاول على فتوى الدفاع الكفائي للمرجع الاعلى السيد السيستاني»[٧٤].

لذا رأت الولايات المتحدة توجيه سياستها تجاه الحشد الشعبي استهداف ممنهج عبر أساليب عدة منها:

١-الموقف المتجاهل:تجاهلت الولايات المتحدة منذ بداية صدور الفتوى قوات الحشد الشعبي، وهذا يعني تجاهل الفتوى، وكأن تلك القوات لاوجود لها، لكن ذلك التجاهل لم يكن له تأثير كبير في سير الاحداث، لأن الحشد الشعبي كان يستند الى دعم المرجعية الدينية والشعب العراقي[٧٥]، وهذا يعني فشل الادارة الامريكية في التعاطي مع الفتوى وفي كيفية مواجهتها، وهذا ماظهر واضحاً في الاسلوب التالي.

٢-التقليل من قيمة قدرات الحشد الشعبي وانتصاراته: في معركة صلاح الدين خرج التحالف الدولي من صمته والذي لم يشارك في بداية المعركة لانه كان يشكك في قدرات الحشد الشعبي ويتمنى فشله ، وكان السبب في ذلك الخوف هو خشية الولايات المتحدة من ان يحقق الحشد انتصاراً ويثبت ان العراقيين بإمكانهم تحقيق النصر دون الحاجة اليها[٧٦] ، لذا ركزت السياسة الامريكية على محاولة سرقة الانتصارات التي يحققها الحشد ، أو التقليل من أهميتها إن لم تتمكن من سرقتها.

٣-التسقيط السياسي: اتهام الحشد الشعبي بقيامه بأعمال عنف انتقامية ضد أبناء تلك المناطق ، ونهب وسلب وحرق داخل المناطق المحررة وتهويل ذلك إعلامياً ، ومن ثم المطالبة بعدم خوض الحشد الشعبي قتالاً في تلك المناطق وخاصة الانبار والتهديد بإستهدافه ، كما إن السماح له بدخول الانبار يعني الاعتراف بقدراته القتالية ، وفي الوقت نفسه تسعى الولايات المتحدة لاثبات تفوقها في محاربة داعش ، أي إنها هي التي تريد تحقيق النصر في تلك المناطق[٧٧] ، كما ان نجاح الحشد في أي معركة لاسيما الانبار بالتعاون مع العشائر السنية سيؤدي إلى مزيد من التدهور في مكانة الدور الامريكي ، مثلما حصل خلال عمليات تحرير بيجي وباقي مناطق تكريت عندما تعاون الجيش العراقي والحشد الشعبي والعشائر المحلية وأثبتوا أنهم ليسوا بحاجة الى الغطاء الجوي الامريكي[٧٨] ، وهذا ما اكده أحد أبرز قادة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس[٧٩] بقوله:» ان قوات الحشد الشعبي تمكنت من تحرير مناطق آمرلي وتكريت وصلاح الدين وجرف النصر وقطعت أغلب طرق إمداد داعش الرابطة بين محافظة الانبار والرمادي دون أية مساعدة من طائرات التحالف الدولي ، كما إن السفير الامريكي ستيوارت جونز يعمل جاهداً للضغط على الحكومة العراقية لتشويه صورة الحشد الشعبي ويقول ان فصائل الحشد هم

مليشيات ، وتعمل واشنطن كذلك على ضم أهل السنة الى جانبها وتحريضهم على قوات الحشد لكي لا يتسنى لنا التعاون المشترك لتحرير كافة الاراضي المغتصبة من داعش وبالتالي لايمكن التغاضي عن نواياها الطائفية المقيتة لتقسيم البلاد»[٨٠] ، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أُصيبت بخيبة الامل بسبب الانتصارات التي حققها الحشد الشعبي ، فقد كانت هنالك توقعات امريكية بسقوط بغداد في أيام ، وهو سيناريو تبددت ملامحه بعد أن مسكت القوات العراقية والحشد الشعبي زمام الامور في محيط بغداد[٨١].

٤-عدم الجدية في محاربة داعش في إطار التحالف الدولي لمكافحة الارهاب ، بل إنها مولت وقدمت الدعم اللوجستي لداعش وزودته بالمعلومات الاستخباراتية[٨٢] ، وروجت أن مشاركة الحشد الشعبي يشكل خطراً لسببين ؛ الاول: إن ذلك سيطيل أمد الحرب على تنظيم داعش لما تسببه من احتكاكات وتقويض لدور القوات الكردية . والثاني: هو أنه اذا عملت هذه الجماعات دون رقابة فسوف تضعف استقلال العراق لانها مدعومة من ايران[٨٣].

٥-تخوين الحشد الشعبي والتشكيك بدوره واتهامه بالتطهير العرقي لغرض تعطيل دوره في تحرير الانبار والموصل وهما مدينتان تتميزان بموقعهما الجغرافي ومكانتهما الاستراتيجية ، وإثارة مخاوف سكان الموصل والانبار حول ذلك وتصوير دور الحشد الشعبي كمؤجج للحرب الاهلية ، لغرض خلق المزيد من الفوضى في العراق[٨٤].

لقد شكلت فتوى الدفاع الكفائي للمرجع الاعلى ومانتج عنها من تشكيل الحشد الشعبي وتحقيقه للانتصارات واقعاً سياسياً وعسكرياً فرض نفسه أمام الادارة الامريكية التي وجدت نفسها عاجزة عن التعامل معه ، فهي لاتستطيع أن

تمنع الشعب العراقي من الدفاع عن نفسه ، ولاتستطيع أن تمنع المرجعية الدينية من إصدار الفتوى ، لذا وقفت المرجعية الدينية والحشد الشعبي حائلاً أمام تنفيذ الولايات المتحدة سياستها في العراق والمنطقة ، ولايخفى أن الثابت الاهم في سياسة الولايات المتحدة الامريكية هو الحفاظ على مصالحها والدفاع عنها ، فضلاً عن حماية اسرائيل ، وتجدر الإشارة الى السياسة الحكيمة التي اتخذتها المرجعية الدينية وقادة الحشد الشعبي تجاه الولايات المتحدة لانها هي القوة الوحيدة القادرة على إيذاء الحشد الشعبي سياسياً واعلامياً وعسكرياً.

وعندما لم تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ سياستها المتمثلة بايقاف انتصارات الحشد الشعبي ، انتقلت إلى سياسة أخرى تمثلت باثارة المخاوف من دور الحشد في مرحلة مابعد داعش من قبيل ان الحشد سيحل محل الحكومة في إدارة الملف الامني ، لأنه مرتبط بإيران(٨٥).

وقد تصدت المرجعية الدينية لتلك السياسة وذلك الطرح بأن طلبت من الحكومة استيعاب قوات الحشد الشعبي في الاجهزة الامنية الحكومية ، ودلت الاعمال التي قام بها الحشد عقب انتهاء المعارك ودحر داعش على كذب وافتراء الادارة الامريكية ، وذلك من خلال إنسحابه من المناطق التي حررها وبذل في سبيل ذلك الدماء وقدم الشهداء ، وتسليمها الى القوات الحكومية ، وساهم في تعمير وترميم بيوت الفقراء والشهداء دون الاستعانة بالحكومة.

ولكن السبب الاهم لدى الولايات المتحدة الذي يجعلها تخشى الحشد الشعبي هو حجم نفوذ تلك القوات خاصة ان بعضها مناهض للولايات المتحدة وأمنها القومي ومصالحها في الشرق الاوسط ، وخاصة بعد هزيمة داعش على يد القوات

العراقية من حشد وجيش ، وخشية الولايات المتحدة من أن يملا الحشد الشعبي الفراغ الذي خلفه داعش ويعرض مصالحها إلى التهديد ، وقد أقرت الولايات المتحدة بأن تلك القوات قادرة على صد تنظيم داعش وهزيمته.

ان سبب ذلك القلق هو أن تلك الفصائل المقاتلة ضد داعش لها سجل مشهود في مواجهة الاحتلال الامريكي ، وقد تسببت بعض فصائل المقاومة التي انضوت تحت لواء الحشد الشعبي حيث تسببت بمقتل اكثر من ٥٠٠ جندي أمريكي خلال تواجد القوات الامريكية في العراق ، فضلاً عن تمرس تلك الفصائل واكتسابها خبرة قتالية كبيرة من خلال مواجهتها للقوات الامريكية ، فضلاً عن اعتماد تلك الفصائل أساليب حرب العصابات وامتلاكها أسلحة متنوعة ، ومن ثم فهي قادرة على تغيير ميزان القوى لصالح العراق ، فضلاً عن قدرة تلك القوات على التأثير إقليمياً[٨٦].

لقد أدت انتصارات الحشد الشعبي على داعش الى بروز شخصيات مهمة باتت محل تقدير كبير في الاوساط الشعبية العراقية ، وهي شخصيات تمتلك مواقف مبدئية ومتشددة تجاه السياسة الامريكية في العراق ، لذا تعرضت الادارة الامريكية إلى انتقادات شديدة من قبل مسؤولين امريكيين لأنه بحسب وجهة نظرهم إن إدارتهم تقدم مساعدات عسكرية الى الحكومة العراقية وإن تلك المساعدات عادة ماتقع بيد فصائل المقاومة المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي والتي تقودها تلك الشخصيات التي ترى الادارة الامريكية انها معادية لسياستها ولايصح التعاون معها ، بل وتساوي بينها وبين داعش ، وتفضل إبعادها عن قيادة المعارك مع الفصائل التي تقودها ، حتى وإن كان ذلك سيؤدي الى تأخير تحرير المدن من سيطرة داعش[٨٧].

الخاتمة

١-ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الجهاد الدفاعي لم تكن بتلك الضرورة التي صارت عليها بعد الفتوى.

٢-كانت الولايات المتحدة تضن ان المرجعية الدينية لن تتدخل في الشؤون السياسية ، إلا في الامور العامة عند الضرورة القصوى ، وبالتالي فقد بنت الادارة الامريكية استراتيجيتها في التعامل مع الشان العراقي على هذا الاساس.

٣-بعد فتوى الدفاع الكفائي باتت الولايات المتحدة الامريكية متأكدة ان دور المرجعية الدينية السياسي لايمكن التكهن به، لانه يقوم على اساس حفظ مصلحة البلاد العليا والشعب الراقي دون تمييز، وليس المصالح السياسية والمادية الضيقة التي اعتادت الولايات المتحدة التعامل معها على صعيد الاحزاب السياسية والجماعات الاثنية.

٤-اعتقدت الولايات المتحدة ان دور السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي هو دور محدود ، لكنا باتت متأكدة بعد تلك الفتوى ان ذلك الدور واسع جداً ومهم ، وان دور المرجعية الدينية لن يعود كما كان.

٥-ان السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني بعد فتوى الجهاد الدفاعي لن تعود الى سابقتها ، وفي المستقبل ستحسب الولايات المتحدة الامريكية للمرجعية الدينية حساباً سواءً اتخذت المرجعية موقفاً أو لم تتخذ.

٦-لم تشهد الادارة الامريكية فتوى مماثلة في تاريخها ، لذا يمكن القول ان فتوى الجهاد الدفاعي اربكت الحسابات الامريكية خاصة بعد الاستجابة الكبيرة لها.

٧-ان فتوى الدفاع الكفائي واجهت وبشكل مباشر السياسة الامريكية بشكل مباشر ، وانهت مشروع الولايات المتحدة الامريكية المتمثل بداعش والرامي في احد جوانبه الى تقسيم المنطقة.

الهوامش

١- محمد صادق الهاشمي ، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه ، ط٣ ،مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص٨٧.

٢- جورج والكر (دبيلو) بوش ، ولد في ٦ حزيران ١٩٤٦ هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة خلال المدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٩) ، وكان قبل ذلك الحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس خلال المدة(١٩٩٥ – ٢٠٠٠). تخرج بوش من جامعة ييل في عام ١٩٦٨ ، وكلية هارفرد للأعمال في عام ١٩٧٥، عمل في صناعة النفط. تزوج من ، ترشح لمجلس النواب الأمريكي لكنه لم يفلح ، أُنتخب بوش رئيساً في عام ٢٠٠٠ وحقق انتصاراً على منافسه الديمقراطي آل غور، ليصبح الرئيس الرابع الذي ينتخب وقد حصل على أصوات شعبية أقل من خصه ، ينتسب جورج بوش لعائلة سياسية بارزة ، فهو الابن البكر لباربرا وجورج بوش ، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة ، ما جعله ثاني رئيس يتولي المنصب بعد والده ، في أعقاب رئاسة جون كوينسي آدمز. شقيقه هو جيب بوش الحاكم السابق لولاية فلوريدا ، الذي كان مرشحاً لنيل بطاقة الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٦. وكان جده من أبيه بريسكوت بوش سيناتوراً من ولاية كونيتيكت.وعندما وقعت هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية بعد ثمان أشهر من توليه لمنصب. اطلق بوش بما أصبح يعرفبـ(مبدأ بوش) الذي يمكن تلخيصه بـ: إطلاق حملة "الحرب على الإرهاب"، وهي حملة عسكرية دولية شملت الحرب في أفغانستان عام ٢٠٠١ ، وحرب العراق عام ٢٠٠٣. كما عزز السياسات المتعلقة بالاقتصاد والرعاية الصحية والتعليم ، وإصلاح الضمان الاجتماعي ، وقع على تخفيضات كبيرة في الضرائب ، وقانون باتريوت ، وقانون عدم ترك أي طفل ، وقانون حظر الإجهاض للولادة الجزئية ، ومخصصات الأدوية الطبية من ميديكير لكبار السن ، وتمويل برنامج الإغاثة لمرضى الإيدز المعروف باسم (بيبفار). وشملت ولايته مناقشات وطنية حول الهجرة ، والضمان الاجتماعي ، والمراقبة الإلكترونية ، والتعذيب ، وفي السباق الرئاسي عام ٢٠٠٤ هزم بوش السناتور الديمقراطي جون كيري في

انتخابات قريبة نسبيا بعد إعادة انتخابه تلقى بوش انتقادات كبيرة ومتزايدة من جميع الأطياف السياسية لطريقة تعامله مع حرب العراق وإعصار كاترينا ، وغيرها من التحديات وسط هذا الانتقاد ، استعاد الحزب الديمقراطي السيطرة على الكونغرس في انتخابات مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٦ في ديسمبر ٢٠٠٧، دخلت الولايات المتحدة في فترة ركود هي الأطول بعد الحرب العالمية الثانية ، التي غالباً ما يشار إليها باسم "الركود الكبير"، مما دفع إدارة بوش للحصول على موافقة الكونغرس لإقرار برامج اقتصادية متعددة تهدف للحفاظ على النظام المالي للبلاد على الصعيد الوطني ، كان بوش أحد أكثر الرؤساء متبذبي الشعبية في تاريخ البلاد ، بعد أن حصل على أعلى معدلات الموافقة الرئاسية المسجلة في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وكذلك إحدى أدنى درجات الموافقة خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨،غادر بوش منصبه في عام ٢٠٠٩، وعاد إلى تكساس حيث اشترى منزلاً في بلدة كراوفورد. وكتب مذكراته بعنوان نقاط القرار Decision Points افتتح مكتبته الرئاسية في عام ٢٠١٣ . وقد نالت رئاسته إحدى أسوأ استطلاعات المؤرخين التي نشرت في أواخر عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ . للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر:

.George W.Bush , Decision Points, New York Time ,2010

٣- محمد صادق الهاشمي ، المصدر السابق ، ص٨٣.

٤- بول بريمر مواليد١٩٤١ عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيساً للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ مايو٢٠٠٠، وقبل تعيينه في ذلك المنصب كان بول بريمر يرأس شركة استشارية للأزمات تابعة لشركة مارش وماكلينان، وهي شركة تقدم خدمات المساعدة على التعامل مع أو التعافي من أي أزمة مثل الكوارث الطبيعية ، أو الاقتصادية أو الإرهاب، كان بريمر قد انضم إلى السلك الدبلوماسي عام١٩٦٦ حيث كان مسؤولاً سياسياً، واقتصادياً ، وتجارياً في سفارتي بلاده في أفغانستان ومالاوي ، وفي المدة بين عامي (١٩٧٦-١٩٧٩) كان نائباً للسفير والقائم بأعمال السفارة الأمريكية بأوسلو في النرويج ، كما تولى منصب المساعد التنفيذي والمساعد الخاص لستة من وزراء الخارجية الأمريكيين ، وفي عهد الرئيس الأمريكي

السابق رونالد ريجان شغل بريمر منصب السفير لبلاده في هولندا مدة ثلاث سنوات (١٩٨٣-١٩٨٦)، وفي نفس العام عين مسؤولاً لمكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الأمريكية ، فعمل على تطوير وتنفيذ السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب التي تتبعها الولايات المتحدة ، كما كان كبير مستشاري البيت الابيض في عهد الرئيس جورج بوش الاب ، ومستشاراً لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بشأن الإرهاب في الأعوام الثلاثة التالية(١٩٨٦-١٩٨٩) ، وبعد ٢٣ عاماً قضاها في السلك الدبلوماسي انضم بريمر إلى شركة كيسينجر اسوشيتس عام ١٩٨٩، وهي شركة استشارات يرأسها وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر عام . ويحمل بريمر شهادة بكالوريوس من جامعة ييل ، وشهادة من معهد الدراسات السياسية التابع لجامعة باريس ، ودرجة ماجستير من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد.للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر :

James Dobbins, Seth G. Jones, Benjamin Runkle, Sidd harth Mohandas, Occupying Iraq a history of the coalition provisional authority , NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION , New York , 2009.

٥- يحاول بريمر ان يصور في مذكراته ان المرجعية الدينية في العراق تقتصر سلطاتها على الجانب الديني فقط ، وهذه الرؤية تمثل أساس السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني.

٦- بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٣.

٧- المصدر نفسه ، ص٢١٤.

٨- المصدر نفسه ، ص٧٥.

٩- النصوص الصادرة عن سماحته السيد السيستاني في المسألة العراقية ، إعداد حامد الخفاف ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٤٢١.

١٠- المصدر نفسه ، ص٤٢١.

١١- بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

١٢- النصوص الصادرة....، المصدر السابق ، ص٣٢.

١٣- بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٢٦٩-٢٧٠.

١٤- المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

١٥- المصدر نفسه ، ص٢٩٣.

١٦- المصدر نفسه ، ص٣٠٧.

١٧- المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

١٨- المصدر نفسه ، ص٢٧٢.

١٩- المصدر نفسه ، ص٢٧٠.

٢٠- المصدر نفسه ، ص٢٧٢.

٢١- النصوص الصادرة....، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

٢٢- لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية في العراق ، شيعة العراق الحقوق والضمانات ، ط بلا ، ت بلا ، ص٣٣٤-٣٣٥.

23- Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke, The Arab Shia: The Forgotten Muslims, New York: Saint Martin's Press, 1999, p.65.

٢٤- لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية في العراق ، المصدر السابق ، ص٣٧٤.

٢٥- محمد باقر الحكيم ، حوارات ، ج٢، ط بلا ، مؤسسة دار التبليغ الاسلامي ، ت بلا ، ص٢٤٢.

٢٦- بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٢٨٧.

٢٧- النصوص الصادرة..... ،المصدر السابق ، ص١١٧-١١٨.

٢٨- المصدر نفسه ، ص٢٢٢.

٢٩- المصدر نفسه ، ص٢٢٩.

٣٠- بول بريمر ، المصدر السابق ، ص٤٧٨.

٣١- ذكر بول بريمر في أكثر من موضع من مذكراته وجود رسائل متبادلة بينه وبين سماحة السيد السيستاني عبر عدد من الوسطاء ، وإدعى أنه تبادل مع السيد ٣٠ رسالة ، عبر (قناة خاصة) ، أو (مساعد السيستاني) ، أو (شخصية ثالثة) ، وكل هذه العبارات عبارات مبهمة لايفهم منها شيئاً ، وقد رد حامد الخفاف مدير مكتب السيد السيستاني في بيروت وفند تلك الادعاءات، للاطلاع على تفصيلات أكثر ينظر:حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٤٢٤-٤٣٩.

٣٢- تضمنت هذه الوثيقة (إعلان النوايا):١-المحور السياسي والدبلوماسي والثقافي: التزام الولايات المتحدة بدعم العراق في المجالات كافة ، وحماية النظام الديمقراطي في العراق ، وحماية الدستور.٢-المحور الاقتصادي :التزام الولايات المتحدة بدعم العراق في مختلف المجالات الاقتصادية ، ومساعدته في الانتقال الى اقتصاد السوق ، وتوفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية ، واعتبار العراق دولة أولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة ، والمساعدة على إطفاء ديونه.٣- المحور الامني : تقديم التزامات وتأكيدات للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ، ومساعدة الحكومة العراقية بمكافحة المجموعات الارهابية وفي مقدمتها القاعدة وحزب البعث ، ودعم الحكومة العراقية

في تدريب وتجهيز وتسليح قواتها المسلحة.للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر : نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء أمد إتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغدد ، العدد٤٧ ، ٢٠١١؛ منى حسين عبيد ، خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية –الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية بنات– جامعة بغداد، المجلد٢٧(٣)، ٢٠١٦.

٣٣– لم يخرج العراق من طائلة البند السابع إلا في ٨ كانون الاول ٢٠١٧ بموجب قرار مجلس الامن المرقم ٢٣٩٠ في جلسته رقم ٨١٢٦ المنعقدة في ٨ كانون الاول ٢٠١٧ ، موقع وزارة الخارجية العراقية http: / /www.mofa.gov.iq /ab

٣٤– نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة–دراسة في البند السابع وسبل تمكين المفاوض العراقي ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٨ ، ص١٠.

٣٥– نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة ، ط بلا ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨، ص٢٥٧–٢٥٩.

٣٦– نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل ، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٦ ، ص٨٠–٨٢.

٣٧– معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy) هو معهد بحث أمريكي تأسس في ١٩٨٥ من قبل لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المعروفة اختصارا بأيباك ويقع مقره في واشنطن العاصمة بحسب موقعه الإلكتروني ، أُسس لترقية فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وبتوجيه من مجلس مستشارين بارز من كلا الحزبين من أجل توفير العلوم والأبحاث للإسهام في صنع السياسة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ان الهدف من تأسيسه كان دعم المواقف الإسرائيلية من خلال قطاع الأبحاث وكان مارتن انديك مدير قسم البحوث سابقاً في لجنة الشؤون العامة

الاسرائيلية الامريكية(آيباك-AIPAC) ، التي تعد من أبرز الجماعات الضاغطة الامريكية الموالية لاسرائيل .للاطلاعا على تفصيلات اكثر يُنظر :

/http: / /www.washingtoninstitute.org /ar

٣٨- محمد المصري ، سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ، مجلة سياسات عربية ، العدد٧ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، آذار ٢٠١٤ ، ص٥٧.

٣٩- مهدي خلجي : ولد في ٢١ أيلول ١٩٧٣ كاتب إيراني أميركي الجنسية ، خبير الدراسات الإسلامية والمحلل السياسي في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى منذ عام ٢٠٠٥، وهو الآن باحث رفيع المستوى يركز على سياسة إيران والشيعية في الشرق الأوسط. وقد ساهم كثيرا في وسائل الإعلام الكبرى مثل صحيفة الغارديان، والقسم الفارسي في اذاعة بي بي سي، صحيفة واشنطن بوست، وصحيفة نيويورك تايمز. هو الان زميل معهد واشنطن ، ثم في راديو اوربا الحرة (راديو الحرية الامريكي حاليا) ، نال شهادة الدكتوراه عن اللاهوت الشيعي من جامعة السوربون في باريس.للمزيد:

http: / /www.washingtoninstitute.org /ar

40- Mehdi Khalaji, The Last Marja Sistani and the End of Traditional Religious Authority in Shiism, p.v.

٤١- كيف روجت الولايات المتحدة لمرجعية السيد السيستاني خارج العراق ، وبأي طريقة؟ ، لم يذكر الكاتب ذلك! ، فلماذا لايكون من روج له وكلاؤه خارج العراق ومقلديه ، الذين كانوا أكثر حرية في الحركة من أمثالهم داخل العراق، خاصة وإن الكاتب يناقض نفسه بعد هذا الكلام مباشرة عندما يقول إن سمعة السيستاني خارج العراق قد نشات حتى قبل وفاة السيد الخوئي.

٤٢- يقصد الكاتب حجم العلوم التي يحملها السيد السيستاني.

٤٣- لم يتوان السيد السيستاني عن بذل الجهود المضنية والصادقة في سبيل وأد الفتنة الطائفية في العراق ، وقد نجح في ذلك على الرغم من تصاعد العمليات الارهابية منذ عام ٢٠٠٣ كإغتيال السيد محمد باقر الحكيم في آب٢٠٠٣ ، وسرجيو دميلو ممثل الامم المتحدة في العراق في آب ٢٠٠٤ ، وعز الدين سليم في آيار ٢٠٠٤ ، ، واغتبال محافظ نينوى السابق اسامة كشمولة في تموز ٢٠٠٤ ، وقتل ٤٩من متطوعي الجيش في تشرين الاول ٢٠٠٤ ، ومحاولة اغتيال السيد عبد العزيز الحكيم في كانون الاول ٢٠٠٥ ، واغتيال قائد شرطة بغداد في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر : حامد البياتي الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى دول المنطقة والعالم ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٥.

44-Ibid, P.6-7.

٤٥- هو السيد محمد سعيد نجل آية الله السيد محمد علي بن السيد أحمد بن السيد محسن بن السيد أحمد بن السيد محمود بن السيد إبراهيم (الطبيب) بن الأمير السيد علي الحكيم ابن الأمير السيد مراد الطباطبائي.ولد عام ١٩٣٤ في مدينة النجف) هو مرجع شيعي معاصر، ويعد واحداً من كبار المرجعيات الدينية في النجف. والثاني من كبار رجال الدين الشيعة في العراق ، يرقى نسبه الشريف إلى إبراهيم طباطبا بن إسماعيل الديباج بن إبراهيم الغمر بن الحسن المثنى بن الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب(عليه السلام)،هو السبط الأكبر لسيد الطائفة ومرجعها الإمام السيد المحسن الحكيم(قدس سره) وكان الامام الحكيم (قدس سره)) خال والده (، بعد أن أتم السيد عدة دورات في تدريس السطوح العالية للدراسة الحوزوية شرع في عام١٩٦٨ بتدريس البحث الخارج على كفاية الأصول حيث أتم الجزء الأول منه عام١٩٧٢ ، وفي نفس السنة بدأ البحث من مباحث (القطع) بمنهجية مستقلة عن كتاب الكفاية حتى أتم دورته الأصولية الأولى عام١٩٧٨ ، ثم بدأ دورة أصولية ثانية وقد واصل التدريس والتأليف على الرغم من ظروف الاعتقال القاسية التي مرّت به منذ عام١٩٨٢ لحين عام١٩٩٠ ، ومن ذلك ابتداؤه بدورة في علم الأصول خلال هذه المرحلة. وأما الفقه فقد بدأ تدريس البحث الخارج على كتاب مكاسب

الشيخ الأنصاري في عام١٩٧٠ ثم في عام ١٩٧٢ بدأ بتدريس الفقه الاستدلالي على كتاب منهاج الصالحين للمرحوم السيد الحكيم وما زال على تدريسه إلى اليوم رغم الظروف العصيبة التي مرّت به خلال سنوات عديدة، وقد تخرج على يديه نخبة من أفاضل الأعلام الأجلاء في الحوزة العلمية وهم اليوم من أعيان الأساتذة في الحوزات العلمية في حواضرها العلمية النجف وقم وغيرها. للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر:

الموقع الالكتروني لمكتب السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم .http: / /www.alhakeem com /ar /page /1

٤٦- هو الشيخ محمد إسحاق المولود سنة ١٩٣٠م في قرية (صوبة) إحدى قرى محافظة (غزني) في وسط أفغانستان الواقعة جنوب العاصمة كابل ، وهو ثاني أبناء والده محمد رضا ، وكان والده رحمه الله المتوفى سنة ١٩٨٩م فلاحا بسيطا يعمل عند بعض المتمولين في القرية من ملاك الأراضي ، ليقتات من كد يمينه وعرق جبينه في إعاشة عياله ، إلا أنه كان غنيا بالإيمان وغنيا بما يغدقه من عطف وحنان على أسرته ، مشفوعا بحب الرسول الكريم وآله الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . وقد كان يرى ذلك المؤمن المزارع البسيط في ولده محمد إسحاق من علامات النبوغ والذكاء ما ألزمه أن يوليه اهتماما ورعاية خاصة ، وكأنه يقرأ في ملامح ولده مذ ولادته ما يكون عليه الوليد في مستقبل الأيام من مقام علمي وفضل وورع وتقوى يؤهله للقيام بدور بارز في خدمة دينه والمؤمنين . كان يرسله والده إلى مكتب شيخ القرية يوميا -حيث لا توجد مدارس نظامية في القرية آنذاك- ليتعلم مبادئ القراءة والكتابة وتعلم القرآن ، وهو في الخامسة من العمر ، وفي فصول الشتاء ، يحمل الوالد الكريم صغيره على ظهره مغطيا إياه بما يكفي لحمايته من البرد القارص عبر الطرق الوعرة والثلوج الكثيفة ، ليوصله إلى مكتب الشيخ صباحا ويعود به إلى البيت مساء لاكمال دراساته في الحوزات الدينية ، فقرأ على شيخ القرية أبجديات العلوم وتعلم القرآن ، ومن ثم كتاب جامع المقدمات وهو كتاب يشتمل على أكثر من عشرة كتب مختصرة في النحو والصرف والمنطق والأخلاق لعدة مؤلفين ، يدرسها طلاب العلوم الدينية كمقدمة للكتب

اللاحقة المقررة في الحوزات ، ولذلك سميت تلك المختصرات بـ(جامع المقدمات) ، انتقل بعدها إلى قرية (حوت قل) المجاورة وهو ابن الخامس عشرة من العمر لينظم إلى صفوف المدرسة الدينية التي أسسها الشيخ قربانعلي وحيدي رحمه الله وهو من خريجي مدرسة النجف الأشرف في العراق .أكمل في تلك المدرسة قراءة كتاب (جامع المقدمات) وكتاب (البهجة المرضية في شرح الألفية) المعروف في الأوساط الدراسية بكتاب السيوطي نسبة إلى مؤلفه جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ في النحو وقواعد اللغة العربية لأربع سنوات ، وعند أساتذتها كالشيخ ملا إسماعيل وملا حيدر علي رحمهما الله تعالى ، ثم انتقل الى مشهد فدرس فيها ، ثم الى النجف الاشرف وكان من أبرز اساتذته أية الله العظمى السيد ابو القاسم الخوئي (قدس سره)، وآية الله العظمى السيد محسن الحكيم ، وغيرهما من الاساتذة ومن أهم مؤلفاته المباحث الأصولية ، و منهاج الصالحين ، تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى ،و مناسك الحج ، احكام البنوك ، مختصر احكام العبادات ، وغيرها . للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر : موقع مكتب أية الله العظمى لمكتب الشيخ محمد اسحاق الفياض http: / /alfayadh.org /ar/

٤٧- الشيخ بشير حسين بن صادق علي بن محمد إبراهيم بن عبد الله اللاهوري النجفي مرجع شيعي معاصر أصله من ولاية البنجاب بالهند ، ويعد من كبار القيادات الدينية الشيعية في العراق. ولد عام ١٩٤٢ في مدينة جالاندهار في الهند في عائلة متدينة حيث أن جده كان من رجال الدين وكذلك والده، هاجر إلى مدينة النجف العراقية سنة ١٩٦٥، لمواصلة الدراسة الحوزوية ، فدرس عند آية الله العظمى محمد كاظم التبريزي الكفاية وقسماً من البحث الخارج في مدرسة الشربياني ، وحضر دروس المرجع محمد الروحاني في الأصول والفقه أكثر من سبع سنوات، ثم شرع بتدريس السطوح عام ١٩٦٨ في المدرسة المهدية الواقعة خلف جامع الطوسي وفي المدرسة الشبرية وفي مسجد الهندي وأحد أهمّ الدروس التي كان يحضرها في البحث الخارج هو درس المرجع السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي ، فقد درس عنده دورة أصولية كاملة ، ومن أهم مؤلفاته : الدين القيم. هذا الكتاب هو الرسالة العملية للنجفي ، ويقع في ثلاثة أجزاء ، وقد تُرجم إلى اللغات الإنجليزية

والأردوية والكجراتية ، وقد أُصدر مختصراً للرسالة العملية بعنوان مصطفى الدين القيّم ، وقفة مع مقلدي الموتى. مرقاة الأصول، مناسك الحج ، خير الصحائف في احكام العفائف ن مائة سؤال حول الخمس ، هداية الناشئة ، اعمال وأحكام شهر رمضان ، ستبقى النجف رائدة حوزات العالم ، وغيرها ، للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر :

موقع المكتب المركزي لسماحة آية الله العظمى الشيخ بشير حسين النجفي. http: / /www. /alnajafy.com /list

٤٨- هذا الكلام فيه الكثير من المغالطات على لسان الكاتب نفسه ، فإذا كانت شكلية ، فلماذا يجيريها ، ثم يتخذ القرار طالما كان السيد السيستاني هو الاقوى والاكثر شعبية ، وباقي المراجع دون شعبيته بحسب الكاتب.

49- Mehdi Khalaj.Op.,Cit, P.11.

50-Ibid,P.12.

٥١- لدى السيد السيستاني مقابلات كثيرة مع وسائل الاعلام ، ولكن المقروء وليس المرئي أو المسموع .للاطلاع ينظر : النصوص الصادرة...المصدر السابق.

٥٢- استهدف النظام السابق المرجعية الدينية والحوزة العلمية طيلة المدة التي حكم فيها العراق منذ بداية السبعينات عند توليه زمام الامور وحتى سقوطه عام ٢٠٠٣ ، بأشكال مختلفة ؛ كالتهجير والاغتيال والمضايقة والاعتقال ، والتشويه وتضليل الرأي العام وغيرها من الاساليب الرخيصة ، الامر الذي ترتب عليه فرض واقع جديد كان لابد للمرجعية الدينية المتمثلة بآية الله العظمى السيد ابي القاسم الخوئي التحرك ازاءه ، فكان تحرك السيد الخوئي حسب الظروف والامكانات المتوفرة ، فإن اختلفت أساليب التحرك الا انها تشكل بمجموعها وسيلة ونهجاً لاستيعاب الامة المؤمنة وتوجيهها الوجهة الملائمة والمتوافقة مع مجمل الظروف ، ووفق هذه

الرؤية يمكن أن نقول أن نهج السيد الخوئي في التحرك كان تحركاً سياسياً (صامت) نتيجة لمتطلبات المرحلة الحساسة التي عاشتها المرجعية الدينية ، وخاصة المرحلة التي أعقبت الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ ، فالسيد الخوئي لم يتخذ ذلك الموقف الصامد في النجف الاشرف من فراغ ، فكان تحركه حذراً واعياً لخطورة الواقع السياسي والروحي للامة بحيث لا يثير الاعداء المتربصين بالمرجعية الدينية والذين خططوا لابادتها بشكل تام ، وكذلك من أجل الحفاظ على الجماهير المؤمنة والتفافها حول مرجعيتها الرشيد.للاطلاع على تفصيلات أكثر يُنظر:أبو الحسن التميمي ، النهج الحركي الصامت للمرجع الكبير آية الله العظمى السيد الخوئي ، صحيفة بدر ، العدد١٤٧ ، ١١صفر١٤١٦/ ١٠تموز١٩٩٥.

53-Mehdi Khalaji, Op.,cit. P.12.

54- Ibid.P.13.

٥٥- لم يسع أي من الفقهاء إلى إقامة (دولة رجل الدين) بالمعنى الخاص للكلمة ويتضح ذلك جلياً من نظريات الاشراف والحكومة المنتخبة والتفويض ، وحتى فيما يخص نظريتي النصب والولاية ، فإنهما لم تطرحا ولاية الفقيه بمعنى تصدي رجال الدين مباشرة للامور التنفيذية والتشريعية غاية مافي الامر هو أن تكتسب جميع الامور شرعيتها من الولي الفقيه ، ويبدو أن حديث الامام الخميني يتضمن إشارة إلى هذا المعنى :» حين يقال حكومة فقهاء ليس معنى ذلك أن يكون الفقيه ملكاً ، أو وزيراً ، أو قائداً عسكرياً ، أو جندياً ، أو عامل نظافة ؛ بل المقصود أن يكون للفقيه الاشراف على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في البلد الاسلامي».للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر:صادق حقيقت ، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي ، ترجمة حسين صافي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٣٧٨-٤٠٢.

٥٦- الحسبة بكسر الحاء اسم مصدر ، وهي مشتقة من لفظ «الاحتساب» وتستعمل في الاجر والثواب ، وإنما يقال للامور الحسبية حسبية ؛ لأن الشخص الذي يقوم بها لأجل تحصيل الأجر

والثواب. إن الأمور الحسبية هي الأعم من الواجبات والمستحبات الكفائية التي تسقط عن ذمة الآخرين بقيام واحد أو جماعة بها. أما الأدلة على ثبوت ولاية الفقيه في الامور الحسبية فهي ؛ ١-القرآن الكريم كقوله تعالى : « أحسنوا إن الله يحب المحسنين» البقرة(١٩٥). ٢-السنة النبوية المطهرة كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) :» كل معروف صدقة» .٣-الإجماع(الاتفاق) الاجماع على ثبوت ولاية الحسبة للفقيه قطعي بقسميه المحصل والمنقول. ٤-حكم العقل بوجوب حفظ النظام. للاطلاع على تفصيلات أكثر: يُنظر: محمد مهدي الموسوي الخلخالي ، الحاكمية في الاسلام ، ط١، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٧٠٧-٧١٦.

٥٧- للاطلاع على تفصيلات أكثر حول أدلة الفقهاء على ولاية الفقيه كالحسبة وغيرها ينظر:مركز العلوم والثقافة الاسلامية ، رسائل في ولاية الفقيه ، تحقيق محمد كاظم الرحمن ستايش و مهدي المهريزي ، ط١ ، قم-ايران ، ١٤٢٦هـ.

58-Mehdi Khalaji,Op,Cit, P.14.

٥٩- لقد جعل الله تعالى الولاية للانبياء في المقام الاول ، ثم الامام المعصوم عند غياب النبي ، ثم الفقيه عند غياب الامام المعصوم وفق معايير محددة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأقوال أئمة أهل البيت(عليهم السلام) ، ومن هذه المعايير أو الصفات ؛ الاجتهاد ، التقوى ، الفقه والعدالة ، البصيرة ، التدبير ، الشجاعة. للاطلاع على تفصيلات اكثر يُنظر: حسن طاهري خرم آبادي ، بين ولاية الفقيه وحكم الشعب ، ط بلا ، طهران ، ١٤٠٥ ، ص٥٢-٥٩.

٦٠- أشار السيد السيستاني الى موضوع الاعلمية في معرض رده على سؤالِ نصه: كيف يثبت الاجتهاد؟ ، فكان الجواب: يثبت الاجتهاد ، أو الأعلمية بأحد الأمور: ١- العلم الوجداني ، أو الاطمئنان الحاصل من المناشئ العقلائية ـ كالاختبار ونحوه ـ وانما يتحقق الاختبار فيما اذا كان المقلد قادراً على تشخيص ذلك.٢- شهادة عادلين بها ـ والعدالة هي الاستقامة العملية في جادة الشريعة المقدسة الناشئة غالباً عن خوف راسخ في النفس ، وينافيها ترك واجب أو فعل حرام من

دون مؤَمِّن ـ ويعتبر في شهادة العدلين أن يكونا من أهل الخبرة ، وأن لا يعارضها شهادة مثلها بالخلاف ، ولا يبعد ثبوتها بشهادة من يثق به من أهل الخبرة وان كان واحداً ، ومع التعارض يؤخذ بقول من كان منهما أكثر خبرة بحدٍ يوجب صرف الريبة الحاصلة من العلم بالمخالفة إلى قول غيره. موقع مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني . المصدر السابق.

61- Mehdi Khalaji,Op,Cit, P.14.

٦٢- خليل الربيعي ، السلفية في العراق دراسة في التاريخ والفكر ، ط١، بغداد ، ٢٠١٥، ص٣٩-٤٨.

٦٣- من تلك الكتب : الخطوط العريضة التي قام عليها ديون الشيعة الاثني عشرية ، البهائية ، توضيح الجامع الصحيح للامام البخاري ، وغيرها من الكتب.

٦٤- خليل الربيعي ، المصدر السابق ، ص٤٩-٥٠.

٦٥- لجنة الارشاد والتعبئة للدفاع عن عراق المقدسات التابع للعتبة العلوية المقدسة ، الدفاع عن الدين ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤، ص٥-٩.

٦٦- المصدر نفسه ، ص٢٢-٢٣.

٦٧- حماة الوطن ، مجلة ثقافية تصدر عن مديرية التوجيه العقائدي ، العدد٥، السنة الاولى ، رجب ١٤٣٦هـ/ آيار ، بغداد ، ٢٠١٥م ، ص٤٠-٤١.

٦٨- نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش... ، المصدر السابق ، ص٣٧٤-٣٧٥.

٦٩- المصدر نفسه ، ص٣٧٥.

٧٠- الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، ط١ ،العتبة الحسينية المقدسة ، ٢٠١٧ ، ص٣٨٩.

٧١- المصدر نفسه ، ص٣٩٠.

٧٢- المصدر نفسه ، ص٣٧٦.

٧٣- الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، المصدر السابق ، ص٣٨٦.

٧٤- حماة الوطن ، نشرة ثقافية تصدر عن مديرية التوجيه العقائدي ، العدد ٤ ، السنة الاولى ، جمادي الاخرة ١٤٣٦هـ/ نيسان، بغداد ، ٢٠١٥، ص٥٥.

٧٥- نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش اية الله العظمى....المصدر السابق ، ص٤٥٨.

٧٦- المصدر نفسه ، ص٤٦١.

٧٧- المصدر نفسه ، ص٤٦١-٤٦٢.

٧٨- الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، المصدر السابق ، ص٣٨٧.

٧٩- جمال جعفر محمد علي آل ابراهيم من مواليد البصرة القديمة عام ١٩٥٤، دخل في عام ١٩٧٣ كلية الهندسة التكنولوجية في جامعة بغداد وتخرج منها في عام ١٩٧٧ ، وبعد اكمال الخدمة الالزامية نسب الى المنشأة العامة للحديد والصلب في البصرة . وعمل فيها مهندساً مدنياً ، ثم حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، والآن هو طالب دكتوراه في نفس التخصص . له تاريخ جهادي وسياسي عريق ففي ايام الاعدادية اصبح عضواً في حزب الدعوة الاسلامية في بداية سبعينيات القرن العشرين ، و درس المقدمات في الحوزة العلمية في حوزة آية الله العظمى السيد محسن الحكيم في البصرة ، وفي تلك المرحلة كان الحزب يتعرض الى هجمة شرسة من قبل البعثيين ، أُعدام على اثرها قادة الحزب من امثال الشيخ عارف البصري ، ومجموعة قبضة الهدى، وقد تزامنت تلك الاعدامات مع توسيع قواعد حزب الدعوة وانتشارها، وكانت اغلب قواعده من الطلبة . وبعد احداث رجب في عام ١٩٧٩ تم اعتقال العديد من الطلبة واصبح ابو مهدي

المهندس مطلوبا في حينها لمحكمة الثورة لمشاركته في احداث رجب بعد اعتقال آية الله الشهيد محمد باقر الصدر ، وبعد تسلم صدام حسين الحكم في عام ١٩٧٩، واستشهاد آية الله محمد باقر الصدر، اضطر الى الخروج من العراق عام ١٩٨٠ الى الكويت . ثم انظم المهندس الى صفوف فيلق بدر وتدرج فيها من مقاتل احتى اصبحت قائداً للفيلق في عام ١٩٨٥ واصبح عضواً في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ، بعدها اصبح عضو قيادة المجلس التي تتكون من ثمانية اعضاء بقيادة الشهيد السيد محمد باقر الحكيم ، فكان يمارس عمله السياسي في المجلس ، والعسكري في فيلق بدر وطيلة مدة عمله في فيلق بدر قاد عدد من العمليات العسكرية المهمة ضد ازلام البعث المنحل والتي تكللت بالنصر ، وكان ابو مهدي المهندس محط ترحيب وقبول من قبل المقاتلين في فيلق بدر ، وقبل سقوط النظام بأشهر تخلى عن المسؤولية في بدر، وكذلك المجلس الاعلى ، وعمل بشكل مستقل ولكن لم يتخلى عن علاقاته مع الجميع ، ومارس دوره في العملية السياسية الجارية في العراق ، كاحتواء أزمة التيار الصدري مع حكومة اياد علاوي الانتقالية حيث أدار المفاوضات فيها وكذلك اسهم بتشكيل الائتلاف العراقي الموحد والائتلاف الوطني العراقي ومن ثم التحالف الوطني الحالي . وعند دخول جماعات القاعدة وانتشار الارهاب في العراق كان ابو مهدي يقدم الاستشارة في كيفية التصدي له والقضاء عليه ، وقد اسهمت تلك الاراء بتفكيك عدد كبير من الخلايا الارهابية وإحباط عملياتها المسحلة ضد المدنيين الابرياء . وعند سقوط مدينة الموصل في التاسع من حزيران عام ٢٠١٤ بيد عصابات داعش الارهابي وصدور فتوى الدفاع الكفائي من قبل المرجعية الدينية العليا وتشكيل الحشد الشعبي كان ابو مهدي المهندس من أوائل الذين تصدو لهذه الهجمة ، حيث تولى عملية التنسيق بين قيادات فصائل المقاومة الاسلامية ، وساهم في وضع الخطط للحد من تقدم زمر داعش صوب المناطق القريبة من الانبار وصلاح الدين وسامراء . كما كان يبث الروح القتالية في نفوس المقاتلين من خلال خطبه التعبوية ، فكان اول خطاب تعبوي له في مدينة سامراء لبث العزم في نفوس المقاتلين .. وقد تسنم ابو مهدي المهندس منصب نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي حيث حرر مقاتلو الحشد بقيادة الحاج ابي مهدي مساحات واسعة من الاراضي التي تقبع تحت سيطرة داعش منها مناطق

سامراء وديالى وجرف النصر وعمل على فك حصار امرلي وصلاح الدين ومساحات من اراضي الانبار . وكان للقيادة الحكيمة التي تمثلت بالمهندس إلى جانب قادة الحشد الشعبي الآخرين أهمية كبيرة في تحقيق الانتصار تلو الاخر ضد زمر داعش الوهابي.للمزيد يُنظر:

https: //المكتب-الاعلامي-للقائد-ابو-مهدي-المهندس/

www.facebook.com

٨٠- حماة الوطن ، مجلة ثقافية تصدرعن مديرية التوجية العقائدي في الحشد الشعبي ، العدد ١٠ ، محرم ١٤٣٧هـ/ تشرين الثاني ٢٠١٥م ، ص٦.

٨١- الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، المصدر السابق ، ص٣٨٧.

٨٢- المصدر نفسه ، ص٣٦٣.

٨٣- المصدر نفسه ، ص٣٦٤-٣٦٥.

٨٤- المصدر نفسه ، ص٣٦٥.

٨٥- المصدر نفسه ، ص٣٦٤.

٨٦- المصدر نفسه ، ٣٦٨-٣٦٩.

٨٧- المصدر نفسه ، ص٣٨٧-٣٨٨.

المصادر

أولاً:الكتب العربية والمترجمة

١-بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦.

٢-الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق ، ط١ ،العتبة الحسينية المقدسة ، ٢٠١٧.

٣-حامد البياتي الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى دول المنطقة والعالم ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٥.

٤-خليل الرفيعي ، السلفية في العراق دراسة في التاريخ والفكر ، ط١، بغداد ، ٢٠١٥.

٥-صادق حقيقت ، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي ، ترجمة حسين صافي ، ط١، بيروت ، ٢٠١٤ .

٦-لجنة الارشاد والتعبئة للدفاع عن عراق المقدسات التابع للعتبة العلوية المقدسة ، الدفاع عن الدين ، النجف الاشرف ، ٢٠١٤.

٧-لجنة الدفاع عن الشعائر الحسينية في العراق ، شيعة العراق الحقوق والضمانات ، ط بلا ، ت بلا.

٨-محمد باقر الحكيم ، حوارات ، ج٢، ط بلا ، مؤسسة دار التبليغ الاسلامي ، ت بلا.

٩-محمد صادق الهاشمي ، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه ، ط٣ ،مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٥ .

١٠-محمد مهدي الموسوي الخلخالي ، الحاكمية في الاسلام ، ط١، بيروت ، ٢٠١٢.

١١-مركز العلوم والثقافة الاسلامية ، رسائل في ولاية الفقيه ، تحقيق محمد كاظم الرحمن ستايش و مهدي المهريزي ، ط١ ، قم-ايران ، ١٤٢٦هـ.

١٢-نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة ، ط بلا ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨.

١٣-نخبة من الباحثين ، الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة-دراسة في البند

السابع وسبل تمكين المفاوض العراقي ، مركز العراق للدراسات ،٢٠٠٨.

١٤-نخبة من الباحثين ، في مواجهة داعش آية الله العظمى السيستاني والحشد الشعبي بعد أحداث الموصل ، ط١، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٦.

١٥-النصوص الصادرة عن سماحته السيد السيستاني في المسألة العراقية ، إعداد حامد الخفاف ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧.

ثانياً : الكتب الاجنبية

1- George W.Bush , Decision Points, New York Time ,2010.

2-Graham E. Fuller and Rend Rahim Francke, The Arab Shia: The Forgotten Muslims, New York: Saint Martin's Press, 1999.

3- James Dobbins, Seth G. Jones, Benjamin Runkle, Sidd harth Mohandas, Occupying Iraq a history of the coalition provisional authority , NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION , New York , 2009.

ثالثاً : البحوث والمقالات في الصحف والمجلات العراقية والعربية

١-أبو الحسن التميمي ، النهج الحركي الصامت للمرجع الكبير آية الله العظمى السيد الخوئي ، صحيفة بدر ، العدد١٤٧ ، ١١صفر١٤١٦/ ١٠تموز١٩٩٥.

٢-حماة الوطن ، مجلة ثقافية تصدر عن مديرية التوجية العقائدي في الحشد الشعبي ، العدد ١٠ ، محرم ١٤٣٧هـ/ تشرين الثاني ، بغداد ٢٠١٥.

٣-حماة الوطن ، نشرة ثقافية تصدر عن مديرية التوجيه العقائدي ، العدد ٤ ، السنة الاولى ، جمادي الاخرة ١٤٣٦هـ/ نيسان، بغداد،٢٠١٥.

٤-محمد المصري ، سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ، مجلة سياسات عربية ، العدد٧ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، آذار ٢٠١٤ .

٥-منى حسين عبيد ، خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية –الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي، مجلة كلية التربية بنات-جامعة بغداد، المجلد٢٧(٣)، ٢٠١٦.

٦-نبيل محمد سليم ، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء أمد إتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغدد ، العدد٤٧ ، ٢٠١١.

رابعاً:شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1-http://www.washingtoninsti-tute.org/ar

2-http: / /www.washingtoninsti-tute.org /ar

٣-المكتب-الاعلامي-للقائد-ابو-مهدي-المهندس.https: / /www.facebook.com

٤-الموقع الالكتروني لمكتب السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم

٥-موقع المكتب المركزي لسماحة آية الله العظمى الشيخ بشير حسين النجفي.

٦-موقع مكتب أية الله العظمى لمكتب الشيخ محمد اسحاق الفياض

٧-موقع وزارة الخارجية العراقية / / :http www.mofa.gov.iq /ab